الوافية في شرح الكافية

ركن الدين حسن حسينى استرآبادى (م ۷۱۷)

هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا للطالب الى مقاصده ومعانيه
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على
معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
مهملا كان او مستعملا او في حكمه والمراد من الوضع ههنا تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
والمراد من المعنى المفرد سواء ان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه واذا
عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة والباقي فصول
يخرج الفصل بلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب
قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وعن الالفاظ الغير
الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات
نحو زيد قائم وضرب غلام ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد
والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها
معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون
لفظا او غيره ولقائل ان يقول ح انه يشكل بالكلمات
الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظ الخبر

هذا الفن لاولى الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا للطالب الى مقاصده ومعانيه
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على
معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
مهملا كان او مستعملا او في حكمه والمراد من الوضع هيهنا تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
والمراد من المعنى المفرد ان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه واذا
عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده
للفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب
قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي الالفاظ الغير
الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات
نحو زيد قايم وخمسة عشر والمشكل الكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد
والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها
معان فان المراد بالمعنى ...

هذا الفن لاولى الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا للطالب الى مقاصده ومعانيه
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على
معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
مهملا كان او مستعملا او في حكمه والمراد من الوضع ههنا تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
والمراد من المعنى المفرد ان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه واذا
عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيود
للفصل فلفظا احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب
قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي الالفاظ الغير
الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات
نحو زيد قايم وغيره ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد
والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها
معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون
لفظا او غيره ولقايل ان يقول ح انه يشكل بالكلمات
الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظ الخبر

موضوع لمثل قولنا زيد قايم زيد وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لانسلم ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل قولنا زيد قايم وهو مركب من نفيه ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قايم لكن لانسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم وجود دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزءه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشي مفردا ومعناه مركبا لقايل ان يورد عليه النقض بمثل قايمة فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء على الجزء الاخر وهو التانيث فيكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان تدل على معنى قايمة غاية في الباب انه موافق في اللفظ لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال **قوله** وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن

فان اقترن

فان اقترنت فهي الفعل وان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه فح لا يرد النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذكر الا انه انما جي به للتوصل في جعل الجنس صفة للشي فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانا قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقيد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقيد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الى قوله فقط تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وحجر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فايدة تصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ومثل اكرم مثل كلام

مركب من الكلمتين كمسئلة ولصح مثلا قال بصص ولم يل تركب
ولا يشكل بمثل قايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه
كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قايم ابوه **قوله** ولا يتاتى ذلك الا في اسمين اي ولا يمكن حصول الكلام
الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما
لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل
والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين
والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب
من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة
وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد
على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد
نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز
وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل
مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما
او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب
من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب
من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا
مسندا اليه

مسندا اليه **قوله** الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فقوله على معنى يتناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه
يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة يخرج الفعل لكن يدخل فيه
ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم الجمعة وامس
وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق
ويمنع ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى ينتقض باسماء الافعال فانها
تدل على مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالا
الاستقبال الآن دلالته عليه ليست اولية لانه لا يدل الا على اسكت
وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان تعرف
ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه
عليه النقض باسم الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا ومضروب
امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه
عليه النقض بمضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه
بالزمان انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا
لكن الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على التعريف من
وجهين احدهما منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد
انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني
انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة

على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة للنهالتيت باسم لانها ليت
بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم
ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى اخره لكن
حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا سقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة
مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست
بكلمة لانها ليست بلفظ وللقايل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة
الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين كالمضارع وايا ما
كان ينتقض بحد الاسم والفعل اما ان اريد بواحد بعينه فلانه يلزم منه
ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعين اسما لا فعلا كالمستقبل واما ان
اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين
كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد
وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا ايضا وجوابه ان لا يراد به واحد معين
ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين
لا يقال القايل ان يعود ويقول لا جايز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين
او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي يقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا
بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه يقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد
منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم تقيد به ولم

يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان
ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام **قوله** ومن خواصه الى اخره اعلم
ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان
معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس
بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق عليه
انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة
بمعنى انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام
صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول
اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضماير وغيرها
وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة بجميع افراد ما هي خاصة
له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض
الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما
لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة الاول دخول لام التعريف وانما لم يدخل اللام
التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف وانما لم يدخل لانه خبر وحق
الخبر ان يكون مجهولا ليفيد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر الفعل
بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية

للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر
يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه
نظر لان المراد بقام ههنا اللفظ فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول
الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه والثالث التنوين
والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم
يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض
من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه
دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية
فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين معرفة ومع
التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصهٍ اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل
لا يقع معرفة فلم يصح فيه الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين
العوض من المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي في يوم اذ كان
كذا وكذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل
لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله
التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في
مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم
يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل
يدخل الاسم والفعل والحرف لتحسين الانشاد واما العلامات المعنوية فانها

احدهما الاسناد اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل
الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا و
مسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والثاني الاضافة اي كونه مضافا
بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف واما
للتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى
التعريف والتخصيص لانه لا يدل على الكلية والفعل لا يحتاج الى هذا الزائد لافادته
بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف
وانما قيد الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا **قوله** وهو معرب ومبني
اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العامل لفظا او
تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله**
المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ
التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وسائر الاسماء وحروف التهجي وهو شامل
للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج
عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا
بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فيعرض له
بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته مبني الاصل

فتعرض لانه لم يشبه مبنى الاصل وللقايل ان يورد عليه النقض بنحو الاصل لانه
يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع المشابهة الشئ بنفسه
وجوابه ان يقال لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل فدل الالتزام على
انه ليس بمبنى الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه
مبنى الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم فح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله
المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده
جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد وبعلبك وخمسة عشر والمراد بالمشابهة
المنفية في قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا
التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وام المخاطب في تحقق
الفرعيتين ولئلا تخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه
موقعه في نحو خبر المبتداء وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان ما نع
المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد
المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه المخاطب الذي في
ادعوك حاضر حينئذ في علة بنائه وهو ليس بمبنى الاصل على تفسيركم مبنى الاصل
فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه مشابه
للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك اياك فيكون
مشابها للكاف الذي هو في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ
وهذا الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز

اياحسن معرفة مع انه ذكر في الحدان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ
اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة الا بالله
في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح
الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوةً فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة
لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ
ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة
جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف
عليه وبالله خبره ولا يكون لا عاملا ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون
وهذا رجل في الدار ام امرأة والثاني انه لو فتح لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو
غير جائز ولو فتح احدهما دون الاخر كان ترجيحا بغير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى
ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا رجل فيها قال ورفع الاول على ضعف وقوة مبني على الفتح في محل
الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الخ اي اذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء
كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او
التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه الامثلة مع لا على الفتح كما كان قبل دخول
الهمزة كذلك وليس الاخير ان للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام

عن نزل النزول ولما بقوله الا اما اشربه الاستفهام عن وجود المال لانه علم بعدم المال **قوله**

ونعت المبني الاولى اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا له جاز الوجهان

البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر

يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان اسم المبني في محل الرفع بالابتداء ويجوز نصبه حملا

على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجر حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهته المبني حركة الاعراب

كما في باب النداء فقط والا فالاعراب اي لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع او النصب وذلك ان

هذا اما بان يكون النعت منفصلا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا

شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا

كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان يكون له الا الاعراب واما ان

ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف

والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود

في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه **قوله** والعطف على اللفظ والمحل جائز اي والعطف من غير تكرير

لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطفا على

محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو

بالمجد ارتدى وتازرا **قوله** ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا

اب ولا غلامين له ولا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة وتشبيها لا اب له وغلامان له

ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة

من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه

وذلك لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف اي قولنا لا اباله ولا غلامي له

ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان الالف في قولنا لا اباله مضاف

الى الها واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال

وليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد المعنى وذلك ان معنى لا اباله لا ابا له ثابت في

بالخارج وهو غير جائز لعمل لا في المعارف وهو غير جائز وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له

قوله ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك **قوله**

خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة ما ولا لليس فلا نعيدها ثانيا لئلا يطول

قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبرهما هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند

شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه ما عدا الخبر

قوله وهي لغة اهل الحجاز اي ولزوم اعمالهما ~~ولا تقول هو المسند شامل لخبر المبتدا~~

عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لعدم دخولهما على القبيلين اعني

الاسم والفعل وقد مر هذا البحث **قوله** فاذا زيدت ان مع ما لما تحتها اشارة الى انها

تبطل عمل كل احدهما ان اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها

وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم وقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة

اخرينا واشار المصنف اليه بقوله واذا زيدت ان مع ما او اذا انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قايم وانما تبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي

وقد بطلت فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر اي او اذا

تقدم خبرها على اسمها يبطل عملها نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم تقو في التصرف

واذا عطف عليه بموجب وهو بل ولكن يبطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهي النفي فا

الرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قايما بل قاعد

وانما اذا عطف بحرف

الاعراب على المعطوف عليه نحو ما زيد

قايما ولا قاعد

وكن قاعدا قوله المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ادا
فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما كذي شيء باجل المضاف اليها كالمضاف اليه لا
واذا او حيث ويجاب عنه بان ذلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس كان
تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شي
احتراز به عما لم ينسب اليه شي كخبر المبتدأ مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن فاعل الفعل
والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر
لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم
فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة كان يوم الجمعة من الرشي
وهو صحت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف اسما مجردا الى اخره اي شرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة
على انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر
انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين
لاجل الاضافة لئلا يلزم تمام المضاف الا بالمضاف اليه لاجل ان العلامة يحذف ما يقوم مقام التنوين
كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية
ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف
اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع

لان التنوين يوذن بتمام المضاف المحتاج بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدمه

مصر فان مصارع مصر صفة مضافة الى معمولها لان ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا
لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد امس
اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف
وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في زيد افضل
القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصب لو سلط عليه او ان
المراد به المضاف فكان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى
اللام اي الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس
جنس المضاف الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه
اسم ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف
اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل
اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم
فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا
اي الاضافة المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا
لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير
وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك
بالحركة غير السكون وان كانت الى نكرة افادت تخصيصا للمضاف اليه نحو غلام رجل وغلام
امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون
المضاف خاليا عن التعريف لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان

لان زيدا ليس معمولا لضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي

اضيف الى المعرف لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم تفد لان التعريف اسبق
ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف
باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف
عنهما لوضعهما على العرفان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس شرطا في الخفيف من الاضافة
وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو موضوع القصد للتعريف
ولان الغرض عند الاكثرين منه التنبيه والاشتراك لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون
هذا جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف
من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة
الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء
ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فيهما وادرك
خمسة الاشبار والغرض لفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان
تكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة
الى معمولها احترز به عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانها
مضافة الى غير معمولها ومثال اضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير
الانفصال اي مجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
وهو حذف التنوين او شي يقوم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها
في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت الاضافة
تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز حمله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة

كما هي في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد
حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز
الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع
ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة مع الفراء جوزه بناء على ان الاضافة
سابقة على الالف واللام حاجة او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان نقول
الالف واللام سابقة على الاضافة لانه يحقق ان اللام اسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه
وهو التخفيف مع تحقق الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل
والضاربك يجي عنه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان
يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال
الواهب عبدها وهو عبرة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد فلا وجه
ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل
حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب
شاة وسخلتها وان لم يجز سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه
وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في
الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل
بناء على ذكرتم لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه
لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف
بلام التعريف ولقايل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه ويحمل
مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول فيه التخفيف في اضافة الحسن الى الوجه حذف الضمير

او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن الوجه فاذا اضيف حذف
الضمير من وجهه والجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ستة
عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب الرجل لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف
باللام كحكم المعرف باللام حتى حل الضارب الضارب رجل زيد ذي المال قوله والضاربك وشبهه لما
عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وشبههما وجمعهما عند من يقول
انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين ضمير و
المضاف اليه ضمير متصل وانه شان الاضافة في ضاربك من غير النظر الى التخفيف لامتناع اجتماع
التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن
بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن
حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلم يمكن حمله على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضمير
في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب فهم لم يحتج
الى القدر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته انما لم يضاف موصوف
الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت
مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف
كانت مقدمة عليه فما خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي الخ هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب

مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد
والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لان الاصل المسجد الجامع
والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل
على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل
وتاويلها ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت
بالجامع وكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم
جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة
جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول ايضا لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة
الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة
بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى
عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي
جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا بموصوفاتها الى الصفة واضافوها الى الموصوف
فاتيها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق
ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف احد
الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث
واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مترادف

للمضاف اليه دخل فيه فالمراد فان كالليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق
قوله بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشي
من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل و
الشي اخص من العين فيكون من اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فتخصيص
المضاف بالمضاف اليه فنقيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحو متاول انه جواب عن
سوال مقدر وسوال يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين
لرجل واحد فاضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر
واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله بما يلزم ترك الدليل
وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت
جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس
فاذا امنوا الاسم الصحيح والملحق به اي المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة
والمراد بالملحق به بالصحيح اسم يكون في اخره واو او ياء قبلهما ساكن كدلو وظبي فاذا اضيف الى ياء
المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف
فيقول غلامي وظبيي في دلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان في اخره الف اي اعلم ان الاسم اما
ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد م حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا
ملحقا به فلا يخلو اما ان يكون في اخره الف او واو او ياء فان كان في اخره الف تثبت الالف حال الاضافة
الى الياء نحو عصاي ورحاي وغلاماي لكن هذيل [illegible] الالف ياء اذا كان
لغير التثنية فيقول عصي ورحي عصي ورحي لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو
ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء وان كان الياء ادغم الياء في الياء

عند الاضافة
وكانت الالف الف التثنية لم تقلبها ياء بل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو
فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء نحو قاضي
في الرامي والغازي الرامي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت
في ياء الاضافة وكذلك في التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في غاز وقاض غازي و
قاضي وان كان اخره واو قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في مسلمون مسلمي لانه لما حذف النون لاجل الاضافة
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون على الاخرى فقلبت الواو ياء ثبت من قاعدتهم
وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في
جمع سلامة المذكر حال الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية
لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء الستة فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم
يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوفة من اب واخ كما هو محذوف من يد ودم فكما
يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير
رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل
وادغامه في الياء متمسكا بقول الشاعر [illegible] والجواز بدا هو واجيب بانا لا نسلم ان الكلمة
الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابي جمع اب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين
وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا قوله
وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير
رد لام الفعل قوله ويقال فمي في الاكثر فمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم فوجهان
احدهما فمي في الاكثر فمي والوجه الثاني فاه من حيث انه الحق بياء المتكلم من غير تغيير

المفرد والوجه الاول وهو الاكثر والافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل
الفرق وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه فسكون الواو وحذف الهاء
لخفائه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب
حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد
وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه
لم يحذف الواو عند الاضافة الى ياء المتكلم لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها
فيها فصار في وكسر الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل اخ اي اذا قطعت هذه الاسماء
عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت
اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها
في فم لكن الفتح افصح واما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم
الفاء فليدل على الواو المبدلة عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة
ذكرناها في المطول فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبلها فكذلك
اذا عوض ميما قوله وجاء حم مثل يد اي وجاء في حم لغات غير ما ذكرناه احديها انه
مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت حما و
مررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك وهذه اللغة مثل اللغة
الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية مثل خبء مطلقا اي
حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة وتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت

بحمء وتقول في الاضافة هذا حمأك ورايت حمأك ومررت بحمأك واللغة الثالثة انه حكمه
مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك
ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما
ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك وهذه اللغات الثلث الاخيرة
مخالفة للغة الاولى حال الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي جاء
في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد و
الاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك و
مررت بهنك وهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله
وذو لا يضاف الى مضمر اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع
لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل
فيقال جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى
على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور
يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما ذكر من الجنس فلا يدخل في الاختصاص بانه لا يضاف الى
مضمر قوله التوابع كل ثان معرب باعراب سابقه اي التابع كل ثان للاول في الاعراب
الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدأ وخبر كان
وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما
قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس
مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ والمفعول
الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب

متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلانه جائي في قولنا
جائني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلانه عمل الابتداء في المبتدأ
والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل عملت في المفعولين من جهتي اقتضائه
المنسوب والمنسوب اليه وان عمل علمت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه المتعلق على
بالمنسوب والمنسوب اليه فلا يشكل بمثل كب انت مع ان انت تابع باعراب سابقه لان المراد
باعراب سابقه اي اعرابه لفظا او محلا فهو في محل الجر بانه تاكيد له قوله النعت تابع يدل
على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان
والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع
سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت
زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع دال على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا
خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع دال على معنى في متبوعه لكن لا يدل
عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او
متعلقه كان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد
الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لالهة مع انه
لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع
بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى وهو غير في الاية
لو كان فيهما اله غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب
ما بعده اعراب المنعوت مع وضع اصلها للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا قوله

وفايدته تخصيص او توضيح اقول هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص
وذلك اذا كان النعت نعتا للنكرة نحو جائني رجل طويل ومنها نحو جائني رجل انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان النعت نعتا للمعرفة نحو جائني زيد الطويل ومنها انه
قد يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فنعوذ بالله من الشيطان
الرجيم الجامل اللعين اذا كان معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتاكيد
وذلك اذا لم يدل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة
لم يدل على ما لم يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فدل على الوحدة قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او
غيره اه اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه
ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد من النعت هو تابع يدل على معنى
في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات
مال كما يقال جائني رجل علوي او تميمي وجائني رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد
منها يدل على معنى في متبوعه عموما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض
استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي
رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا
الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جائني الرجل ونحو
اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه
الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية اي ويوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجمل الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل
قام ابوه ومررت برجل ابوه قائم ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في

واما قال في الدار الاخرة وقد يكون لكثرة استعمالها وكثرة استعمال الاولين

العار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف
وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة به لامتناع وصف المعرفة بالجملة
لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير
اي ويلزم الضمير في الجملة التي يقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال
المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم نفهم منه ارتباط زيد قايم برجل
حتى يقال عنده او مواو غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الخ اي ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من
حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه الخ اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع
الموصوف في عشرة اشيا وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة
للموصوف في هذه الاشيا لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالفروع موافقتها
لا فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول الخ اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع
الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعل صفة
لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشيا مراعاة للفظ ولم يكن
تابعا للموصوف في الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان
حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذي يجب افراده ولم يكن مسندا لاحد الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند

كون

كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا غير حقيقي كما مر في
في موضعه فكذلك الصفة فيقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين
قاعد غلمانهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجي البحث وافيا قوله ومن ثم حسن الخ اي ومن اجل
ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الخمسة الباقية اي في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا
وضعف ان يقال قام رجل قاعدون لان مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال
قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه لمنظ التكسير لان قعودا
ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول
فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب
لان الغائب لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره من المدح
وغيره لان الاصل في الوصف للايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاول
لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزية غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه
قوله والموصوف اخص او مساو اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة و
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج
الا يرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج
لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شي له الضحك وشي له الضحك اعم من
ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن اجل ان
الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم

قاعدين علمانه وكذلك يجوز حسن عن ضعف ان يقال قام رجل قعود

اي ولا يوصف به لان المضمر يدل على الذات والصفة يجب ان لا يدل على الذات الا يرى ان الطويل في قولك جاني زيد الطويل على صفة الطويل وهو ليس بذات

الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم
او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب
هذا حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال لما ذكرتم انه يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم
المضاف الى المعرف بلام التعريف وكذا المضاف الى المبهم لكنه ليس بجائز بالاتفاق
واجاب المصنف عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام و
توضيحه ان المبهم يطلب صفة تبين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هي الاسماء الاجناس وتعريفها باعتبار المكان لان المبهمات الشاملة لكل الموجودات ولا اي
لان بعضها نحو من لا يوصف وكذا الذات بل يوصف بعض الموصولات واي لا يلزم
وصفه بذي اللام لجواز وصفه اي بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا
مع وجود العلة المذكورة في هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف
اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف بذي اللام قوله
ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء
الاشارة يجب ان يدل على الذات والجنس ويتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت
بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة
وثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم
لانه يعلم منه انه انسان او رجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه

اي نحو تابع فقوله تابع شامل للتوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها
سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتي
بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج عنه البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما مر في البدل وقوله يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد مثاله قام زيد وعمرو
فهو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف اي اذا عطف على
الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بمنفصل ثم عطف ذلك الاسم نحو ضربت
انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل
فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على
المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا
بك وبزيد لوجود الفصل وهو الباء فانه يجوز عطف الظاهر على المضمر المرفوع مع
الفصل لانا نقول المراد بالفصل المجوز لعطف الظاهر على المضمر المرفوع مع العامل المتبدد
في اللفظ بالحرف ليس كذلك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد
بمنفصل فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قوله واذا عطف على المضمر
المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على المضمر المجرور اعيد الجار نحو مررت بك
وبزيد وانما لم يجز عطف الاسم على المضمر المجرور الذي صار كالجزء من الكلمة واما قوله
تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه العطف لاحتمال كون الواو

للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال
ان الباء غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد
الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام انما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها
ويدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب
للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة وصلة
الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع
الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول
حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد
بقايم لها اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب
لم يجز ان يقال ما زيد قايما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف
عليه وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون الضمير عمرو فاعلا فرفع
عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا او ذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة
على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على
المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا لما لكنه لم يجز ان يقع خبرا له لعدم الضمير فيه ولانه يلزم
تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد الذباب معطوف على يطير الذي هو
صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه

انا

انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء
للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها فيها معنى السببية ايضا لانه في تقدير الذي ان طار غضب
زيد الذباب ومعناه الذي يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب هو الذباب والذي يؤكد
ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جي به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين اي اذا
عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما
على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة
عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء
والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف
من ان يقوم وينوب مناب العاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء
والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا والنار الاولى عطف على امرء الاول والعامل فيه كل والنار
الثاني عطف على امرءا الثاني والعامل تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين مختلفين
فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال
وفي امتناع العطف على العاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما
ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل
واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرو ومن

في الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الثاني تاكيدا للفظ
الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بجزئي عاملين مختلفين والمراد بالتاكيد الحاصل
ههنا هو ان يكون الثاني تاكيدا للاول قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحروف
والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت والعطف البيان
لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاته
الا يرى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجي الى زيد بل يشك في انه
اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل
كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه
يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع
واخواتها لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول او تبع ما يقرر امره بالنسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا
بجميع التواكيد التي لم تنسب الى متبوعها شي نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم فان
ضرب الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثاني
فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي فح لم يتوجه الاشكال
قلنا لا نسلم ذلك فلم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا مخلص عنه
الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي
واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شي او نسبة الشي الى المتبوع نحو ضرب

ضرب زيد وجاءني زيد زيد او نسبة الشي غير المتبوع الى شي غير المتبوع كما في اخواته اجمع فانها
تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي
والتاكيد اللفظي ان تكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني
زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرنا
وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبكانت تاكيد لفظي
مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس ههنا بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي
والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او ما في
مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة اي والتاكيد المعنوي
بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع
وابصع قوله فالاولان اي النفس والعين تعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر و
المونث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث
فانه لا اختلاف فيهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما
او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او
انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى اي الثاني وهو كلاهما
للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المراتان كلتاهما للمونث قال الاخفش
ان كلا حكم لا يستقل الواحد بل لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام
من واحد فقط بخلاف المجي فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجي من
واحد فقط فانه لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من

لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام
قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان
الواحد مباشر الفعل والآخر راضيا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه الاثنان في
صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه يتاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام
لامتناع صدوره عن الواحد ولا يتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول
الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما
احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان
الجمع ليس مرادا منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا وقد اطلق
الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الاختصام الى تاكيد المثنى بكلا لئلا
يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم (قوله) والباقي لغير المثنى اي الباقي
بعد الثلاثة وهو كل واجمع اه تاكيد لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او
مؤنثا لكن باختلاف الضمير في كل نحو اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت
الجارية كلها وجاءتني النسوة كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه نحو
اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع
بتع بصع (قوله) ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لذي اجزاء
يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان اجزاءه يصح افتراقها حسا وهي زيد
وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن اجزاؤه يصح
افتراقها حسا لكن اجزاؤه يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او ثلثه

او اكثره مشتري فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا
حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة للتاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له اصلا
ولما له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا لا يقول جاءني زيد كله لانه
لا اجزاء له لم يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن نحو نصفه او ثلثه او
اربعة (قوله) واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد اي اذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده
بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر
المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني
هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه
ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع
لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك وانما قيدنا بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل فيهما لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليان العوامل كثيرا (قوله) واكتع واخواته اتباع لاجمع اه اعلم ان من المؤكدة ما الالفاظ
لها ترتيب اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع فيه
ثم ابتع ثم ابصع والالفاظ الاخيرة اكتع ابتع ابصع تابع لاجمع ككون بسن وليطان في تابع
اتباعا لحسن وشيطان جايع (قوله) ولا تتقدم الا اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع

لكونهما توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكر ما دونه
ضعيف اي وذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتهما على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وبطان من التواكيد مع انه ليس بتاكيد لفظي لعدم
تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه
تكرار الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يجتنبون من التكرار عن اكثر كلامهم قوله البدل
تابع اي البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المحكوم
هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع
وقوله دونه يخرج عنه عطف بالحروف لان العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا
بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل الى آخره
قسمه للبدل الى اقسام وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل
الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا يكون
والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل و
المبدل منه ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية اولا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب
زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك
الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد من الغلط في قولنا بدل الغلط هو
المبدل منه لان البدل ليس بغلط هو المبدل منه بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه
بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه

يكونان

يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس
فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من
ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه
زيد علمه زيد حماره ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له
رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل
راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام
لزيد زيد يد له زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا كان
البدل نكرة من معرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه
فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاوتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر
لنقصان الذي فيه كقوله بالناصية ناصية كاذبة خاطئة قوله ويكونان ظاهرين
اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا
والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع
ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من
الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في الابدال المضمر من المضمر زيد
ضربته اياه ويد زيد قطعتها اياها وجبل الزيد اين اياه وحمار الزيد من كرمتهما اياه
ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه زيد قطعت زيدا اياها وجبل زيد
كرمت زيدا اياه وحمار زيد كرمت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر
زيد ضربته اخاه وزيد قطعته يده وزيد كرمته جبله وزيد كرمته حماره قوله ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان الذي يبدل منه المظهر اما متكلم

او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل
من الكل لم يجز ابدال المضمر من المظهر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا
عليك الكريم المعول لانه يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل وضوحا من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم
والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فقوله حلمي بدل من الياء واذا
جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فجاز في المتكلم فهو
في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فجاز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره
لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او راسه او غلامه وحماره
قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله
غير صفة خرج الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة
لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله من
البدل لفظا اي اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل
قوله انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر لو جعل بدلا من البكري
لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا التارك بشر وهو غير جائز كما مر
في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على
محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل
ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام

لانه مثل الضارب زيد وانه لا يجوز كما مر

لان محله منصوب بانه مفعول التارك

اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه
يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء
تقول يا غلام زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والسوس على ان تجعله عطف بيان و
بالضم لا غير على ان تجعله بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث
وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو
لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد
فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني
ما ناسب مبني الاصل بمشابهته وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع
والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان
الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه
احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل اي حكم المبني
ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل
حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي والقاب البناء ضم نحو حيث وفتح نحو اين و
كسر نحو جير ووقف نحو من واعلم انه جاء عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا
لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء والقابه وفي الاعراب انواعه لان انواع
الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد
منها الا الالفاظ قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة الخ اي المسميات المضمرات واسماء
الاشارة لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال
لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات ... وانما قيد الظروف

بالبعض لان بعضها موضوع قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الخ اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او
المخاطب نحو انت او لغائب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه
زيدا او معنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة قوله
اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين
نحو ضرباني واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا في قوله حتى توارت بالحجاب وقوله
ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لاستغنائها عن
الاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل
اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل
والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل هو المضمر المستقل بنفسه في
التلفظ والمتصل هو المضمر غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه
الامور قوله والاولان متصل الخ اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل
والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك
خمسة انواع لازم لما ذكره اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله فالاول ضربت الخ اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو
الضمير المرفوع المتصل ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول وانما اورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت
الثاني للمجهول وهو ضُربتُ قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير
المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله

والثالث

والثالث ضربني الى ضربهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا
الى ضربهن وانني وانا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل
والحرف قوله والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة هو الضمير المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن قوله الخامس غلامي ولي اي مثال النوع الخامس وهو الضمير
المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم ان
اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف وجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير لها تسعون والالفاظ
الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم او
لمخاطب او لغائب وعلى التقادير الثلاثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصلة من
ضرب الثلاثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية
عشر من ضرب الاثنين في التسع واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل
من ضرب الخمسة في اثنى عشر لان الالفاظ كل واحد من ثمانية عشر وجها معنى لا يزيد على
اثنى عشر لكون الالفاظ في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر
والمؤنث في المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والجمع المذكر والمؤنث
والواحد المذكر والمؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغائب واحدا فيسقط
لفظان آخران فيصير المجموع الساقطة ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بلغ ستين وهو المطلوب
قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة اي الضمير المرفوع
المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة
نحو هند ضربت دون اخواتها اعني مثناهما ومجموعهما لوقوع الالتباس بالمفرد وانما قال
خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله

بقي اثنا عشر واذا ضربت الخمسة فيما اثنا عشر بلغ

بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله
عنه قوله في المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم
سواء كان للمفرد او المثنى والمجموع او للمذكر والمؤنث لوجود قرينة دالة على من هو له
واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمخاطب نحو تضرب دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات
لدفع الالتباس قوله والغائب والغائبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
الغائب نحو زيد يضرب وفي الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغائبين والغائبات
والغائبين لدفع الالتباس قوله وفي الصفة المفردة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم
اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع فحمل المفرد عليهما لاطراد الباب نحو زيد
ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليس الحروف فيها ضماير بل هي حروف اعراب النعت بالعوامل الداخلة
على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل
قوله وذلك بالتقدم على عامله اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو
اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر
ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لانه يلزم
العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال
بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما

يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير لكونهما
اضعف من الفعل على العمل المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو ضرب وامتناع استكنان
الضمير في الحروف لضعف الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب لكونهما اضعف من الفعل في العمل
وان لم يجب استكنانها لاطراد الباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في
العامل واما بكون الضمير مسندا اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته
هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسند الى هي وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها
هند بالحقيقة والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير
لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو
فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا فيها
ابرازه فيما لا يلتبس نحو زيد هند ضاربته هو لاطراد الباب ولا يلزم من ذلك وجوب
الابراز في نحو زيد عمرو يضربه هو ونحو هند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس
في الصورة الاولى لكن العامل ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم مجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فلا
فلا فرع عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب
المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله فاذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما
اعرف وقدمته الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو اعطيتك

وضربتك واعطيتك اياه وضربني اياك واورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين مع ان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار كان اصوب لئلا يشكل بمثل ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله احترز لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اي فان لم يكن مجموع ما ذكرناه وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر ولعدم الانتقص على الاقوى بجعلهما كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز الانفصال في خبر كان والاتصال لتشبيهها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا او خبر المبتدا الانفصال قوله والاكثر لولا انت الى آخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا او بعد عسى في الاكثر اي في اكثر الاستعمال ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الا لكونه مبتدا او بعد عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى آخره الى آخرها اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما انت كانا وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع فحال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة

في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب اي نون الوقاية مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني حفظا للحفظ عن دخول الكسر ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير اي وانت مع النون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فلاستثقال عند نون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنايه على السكون وفي حذفه لكونه اسما على انه لعرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الادوات الاول قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي يختار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا فيجوز اتصال الياء بالحروف من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويجيا رايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير النون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل اي عكس ليت لعل فانه مختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيهها بالفعل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر الى آخره اي ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة يقول زيد هو القايم الزيدان هما القايمان

الزيدون هم القايمون هند هي القايمة وكنت انت الرقيب ان ترني انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة الى آخره اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر معرفة افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف وكالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا او كان المضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها كان اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لان ذكر شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون المبتدا معرفة غالبا قوله ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذه الصيغة من الاعراب عند الخليل مع قوله انه اسم لانه انما ادخل للفصل كالكاف في ذلك وتلك والتاء في انت فكما انه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الفصل محل من الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا او يجعل ما بعده خبره وعلى هذا الوجه اسم بلا اختلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما او

اجلالا او لئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يحتاج ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده قوله ويكون متصلا ومنفصلا الى آخره اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا فاصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب في الفعل بتوله على حسب العوامل اي انفصالا واتصالا استتارا وبارزا انما هو بحسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي حذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثال قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان اسم كان مرفوعا لم يجز حذفه اذا كان مبتدا ~~فلان حذفه~~ اما اذا كان مبتدا فلانه مبتدا يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكر لبيان حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف الضمير منصوبا ضعيف الا مع المفتوحة المخففة من المشددة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد وعد وعلى لفظ ان من انينا ومعنى لانها تدل على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله وان كلا لما فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية

الاضعف على الاقوى لكن لم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله في قضية السيوف العظة قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون العلم فكل من يحفى مبتدأ وقوله هالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل انما على كان لما لا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة وضعت لمشار اليه فلم يلزم تعريف الشي بنفسه او بما هو اخفى او بما هو مثله لان المراد من اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث الاحتياج الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر اشارة الى تعديدها فذا يشار به الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى المثنى المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولا بالمد والقصر يشار به الى الجمع المذكر والى جمع المونث عاقلا وغيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اي يلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب اي ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين حاصلا اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى او مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون حروف الخطاب الالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة يستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن

وبالكن

ويكتسب ذلك القول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء قوله وذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حاليا للمخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام بعيد المخاطب قوله وتلك وذانك مشددتين وأولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولا واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وتانك وذانك غير مشددتين واوليك واما ثم وههنا وهنا فللمكان خاصة اي ثم للاشارة الى المكان خاصة لا يشار الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهنا الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك للبعيد الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وانما سمي الموصولات لشبهها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو اصل وحد الموصول كل اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا بصلة وعائد وقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج اسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عائد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية وانما احتيج الى التعريفات لانها لما لم تكن تعرفة كانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي يتبيانها ومجموعهما وصف يحصل الجملة صفة للمعرفة بواسطتهما كما يحمل اخواتهما عليه وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان يكون موضحة بها قوله والعائد ضمير له هذا تعريف للعائد وانما عرفه

لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره ليربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل ومفعول لكراهتهم ان يدخل صورة الالف واللام في الجملة لكونه صيغة مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفردا ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك هو اسم الفاعل والمفعول قوله وهي الذي والتي الى اخره شروع في عد ما هي الموصولات الذي للمفرد المذكر التي للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر الاولى والالى الذين للمذكرين وفي جمع المونث لغات اللاتي اللاتي واللواتي واللائي اللاتي بالمد والقصر واللائي بالياء المكسورة والساكنة من غير الهمزة وكل ما من الاسماء مشترك بين ذوي العلم وغيره الا الاولى والالى فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن الجيد المفرد والمثنى وهما الذي واللذان لمن يعلم غالبا ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن في ما يعلم غالبا وما في ما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعمل في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمونث بمعنى التي وذو والطائية اي الذي وبمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو وطويت وذا بعد ما الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيجيء ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور

لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا والشائع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور لكثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا ويجوز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا الى الذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول فالعائد المفعول كثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها اي واذا اخبرت باستعانة الذي عن شي معلوم من وجه وغير معلوم من وجه اي صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به واذا اخبرت عن زيد من قولك ضرب زيد افعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضارب انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله اذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي ولعلم انه يجب تقدم المبتدأ وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتدأ وفي مواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهو تقدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم هو زيد قائم لتعذر تقدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا

الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل فلامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا واما فصل المصدر بالعامل فلجواز الاخبار عن المصدر لغير العامل نحو ان الحال في ذات ضربك ... وامتنع الاخبار عن الحال نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير حالا وكذا امتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتناع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في زيد ضربت غلامه لعين ما ذكر قوله وما الاسمية اي قسما الاسمية انواع احدها موصولة موصوليتها الى العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله وما تلك بيمينك يا موسى فالرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم الشيء شيئا الدق السادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضربا قوله ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي في جميع وجوهها مختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله فمنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره والجمع المذكر والمؤنث وانما بني وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف قوله

الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين وموصولين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية كما الا في التامة اي عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الا في التامة فانهما لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم عندك وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة اي اي واية معربة وخصا من بين اخواتهما في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابهما مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتهما سوى الاعراب واما اختصاصهما بالاعراب دون اخواتهما اما فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيهما وعدمها في اخواتهما واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فلتاكيد مشابهتها الحرف حيث من افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي فيما ذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله مثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني ولكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها ان يكون

بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي ومن الرباعي فقوله قرقار مثل ... وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو فساق بمعنى فاسقة ويا لكاع ثم شبهها فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منها ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدأ او مصدرا منصوب على الحال وصفة معطوف على المصدر وقوله مبني خبره فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه واما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه ولكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة اذا بني على الكسرة في احوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يجز ان يكون مؤنثا على شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعالا علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكوكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم اي الاصوات التي حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت بها البهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما

لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق وكتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم ركب من كلمتين اي المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي بسبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما احتاج الى اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلاهما في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد فيما ... يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشرة وجوابه انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان المعنى احد عشر واحد وعشر لانه مركب من شخص المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه لما حذف الواو وغير لفظ العاشر الى لفظ عشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء كتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فيه ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون قوله كلا اعرب الثاني اي وان لم يتضمن

الجزء الثاني من المركب الذي بسبب بناء التركيب فاعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسماء المفردة على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه في الاصح ثلاث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني واعلم انه لو قال والاعراب الثاني ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي بسبب بناء التركيب وهذا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد الكنايات المبنية وهي عبارة عن الالفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء معين واقع في كلام متكلم اما لجعلها مبهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء اتفق معبرا في كلام متكلم وانما ذكرها هنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله وكم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها معنى الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني اصله ذا فدخل عليه كاف للتشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل بلوغ عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ واجب التأخير معدم عليه خبره وكذا حال بكذا اقاله ويحتمل والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ ظرفا لله قوله وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه مميز للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه

مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله ويدخل من فيهما اي يدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولها صدر الكلام اي لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام والتكثير وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا ومنصوبا ومجرورا ولا يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه منه نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه اذا وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه وليس قبلها حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسم الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما

مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف فمحلهما الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام ومن يقم اقم قوله وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه اي وجوه جاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء في الصورتين لان ما بعده فعل لا مزاوجة النصب بان يكون كم الاستفهامية وكأنه سأل عن كمية اعداد خالات وعمات والجر بان يكون كم الخبرية فكم يكون مبتدأ في الصورتين لان ما بعدها فعل اشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس ظرف وقد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها وكم على الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده بعد فعل غير مشتغل عنه ومميزها ظرف ومصدر او هذا البيت للفرزدق يهجو به جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فاذا نصبت خالة وفدعاء وان رفعتهما وان جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي قد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة والمراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا

قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى لكونه مشابها للحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضمة ليكون حركة حالة البناء مخالفة لحركة حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل بمنزلة اسم من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين مانع الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مع كون تمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مع كونه في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله واجري مجراها لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في بنائهما على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري مجراها غير لان لا غير لان حسب ليست بظرف فكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهة قبل وبعد قوله ومنها حيث اي من الظروف المبنية حيث انما بني لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى الجملة توضيحه ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعرابه حيث قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اي من الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل على الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل وكذلك يحتاج الى الجواب وجوابه عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعدها اي يقع الجملة الاسمية بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فبحضرتي السبع واقف

هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انها ظرف معمول لما دل عليه
من معنى فاجأت كما لو قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ
بعدها غالبا لكان اصوب لان لزوم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس
كذلك كما ذكرناه في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله ومنها اذ بمعنى اي من الظروف
المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره يقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام
زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن مسائلها يفرق بينهما
وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم عليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت
مياسير فبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل
في بين والزمان مضافا الى مضمون الجملة تقديره فبين ازمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لا بين
لمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان
وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما
وشرطا اي من الظروف المبنية اين واني وهما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو
اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف
الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي متى ظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط
نحو متى تأتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق
وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال
اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنها همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهاما
اي من الظروف المبنية ايان وهو ظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان
لتضمنها همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي من الظروف المبنية كيف للزمان

فانه غير في بعض كتبه وعلل جواز حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان
مفتوحا لخفة الفتحة قوله اخوك وحموك وابوك الى اخره انما قيد اعرابها بالاسماء
بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات نحو جاءني
اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو
كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني ابي
ورايت ابي ومررت بابي ومن الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو مكبرة لانها لو كانت
مصغرة كان بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع جار على
خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان
في اواخرها حروف صلح ان يكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله
حال الرفع نحو جاءني ابوك الواو اصله ابوك نقلت حركته الى
حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركتها
وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله
بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان الى اخره
اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء
حالتي النصب والجر نحو جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين

وكليهما واثنين ومررت بالزيدين كليهما واثنين وانما قيد كلا بكونه مضافا الى مضمر
لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا و
اثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق باخره
الف او يا ونون وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم
واولو الى اخره اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة
الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون
ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين
وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر
السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق باخره واو او يا ونون وظاهر ان
اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا
لم يجز ان يكون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق العشرين
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان
يقال عشرون بكسر العين والشين وانه يدل على عدد معين فلا يكون عشرون
جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جاز على خلاف القياس من وجهين احدهما
من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف
ونصب المجموع ليس بالالف واما العلة في مخالفتهما لوجه القياس في الوجه الاول
فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة واعراب

بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع
مزية على الاصل وانه غير جايز ولانه لما جاز ان يكون اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع يصلح
ان يكون اعرابا فيكتب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بعيد الحركة اخذ
من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب
ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو
وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لانهما حالة الاضافة
الا يرى انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى
كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب
فوزعت انواع الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف
لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو
لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى
وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لما
سبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث
قرب المخرج لان الفتحة من اقصى الحلق والكسرة من وسط الفم والضم من الشفتين
ثم اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع
النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما
وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة
التنوين في غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان انواع الحروف

عنه نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري
ولفظي فالاعراب التقديري في موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني
ان لا يتعذر لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي
اسماء في آخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
اما انه تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان
قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في
حالتي اللام والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على
ما قبلها والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم
نحو غلامي وسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل
الياء فتمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف بحركتين مختلفتين
واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز
ان يكون مانع الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول مانع الكسرة موجود
قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون غير كسرة
الاعراب وانما قال مطلق للخلاف فيه لانه قال بعضهم الاعراب مثل غلامي تقديري في حالة
الاحوال الثلث لما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة
وهي اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول
جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء
فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن
بخلاف النصب فانه جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا

الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري
رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمع الواو والياء وسبقت
احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء بعدها وابدلت ضمة
ما قبل الواو كسرة لاجل الياء فصار مسلمي اما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب
ان يكونا بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما
سواه لفظي لا يقال قوله فيما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره شامل للفظي
والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير
المنصرف ما فيه علتان من تسع او علة واحدة من هذه التسع يقوم مقام العلتين والعلل
التسع ما ذكره في المتن وانما قال في القول تقريب لان في عدد العلل اختلافا
فقال بعضهم انها تسع فقال بعضهم انها ثمان الحكاية والتركيب فقال بعضهم انها
احد عشر وهي التسع المذكورة مع الف الالحاق نحو ارطى ومراعاة الاصل في
نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريب لانه اقرب مما ذكره غيره ويكون المراد
من قوله في القول تقريب القول بان واحدة من تسع العلل التسع علة تقوم مقام العلتين
لا تحقيق لان كل واحد منها الغالب ليس علة بانه لمنع لولا لوجب منع الصرف مع كل
واحد منها ليس كذلك ويكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على
فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا
الاسم يمنع الصرف النون زايدة اذ العامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها

بانكون خبر مبتدا وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست سبب منع الصرف
ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام
في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البين نكرة واعلم ان كل واحدة من
هذه العلل التسع فرع لشي فالعدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع للموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة
اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما منع
الصرف لمشابهته الف التانيث فهو لم يقل انه فرع لشي وقال الكوفيون
انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه
ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن
الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها
على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى اخره فعمر غير منصرف للعدل
والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي
والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد
للجمع الكرر ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي حكم
غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في
الاسم بالجر ولو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها

في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية
وانما لم يمنع الكسر وح لانه ليس كل علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب
والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان
غير المنصرف يحمل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما
لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن
وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن فلا يمنع وانما
لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع ما منع الفعل
وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان الفعل فرعين كما
في الاسم غير منصرف علتان كل واحد منهما فرع لشي كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل
فرعين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب
ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على
الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا
اعلم ذكر يغان لنا ان ذكره هو الملك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله
تع سلاسلا واغلالا و الافان سلاسل غير منصرف الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام
لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود
منهم عندهم قوله وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث اي وما يقوم

مقام العلتين الجمع والتانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وابناء
وانما ذكره ههنا لانه قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم
مقامها فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين وهي اثنتان احدهما الجمع
وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا عنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي
على صيغة غير صيغة جمع السالم بسبب جمعها جمع التكسير عنزلة علة اخرى فكان فيه
علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل
حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة
منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الف التانيث
وانما قام مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة
غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى وكان فيه علتان **قوله** فالعدل خروجه
عن صيغته الاصلية الى اخرى وهو على ضربين احدهما [illegible] تحقيقي والاخر
تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى اسم المعدول وجد فيه قياس غير
منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد و
موحد وثناء ومثنى ويحصل العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس
غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من
الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد
معدولان عن واحد واحد واثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث
عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر

فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما
فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر بالقياس
الا فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم
التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة من ان
يكون مع صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب
ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من وتحقيق العدل
في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير الصفة قياسه ان يجمع على فعالى وفعلاوات
كما يجمع صحراء على صحاري وصحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي وجمعاوات
فلما قيل جمع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعي او جمعاوات
قوله او تقديرا اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس
يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه
حفظا العدل لقاعدتهم وهي ان حفظ الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان
ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على انه اصله شيء اخر غير انه وجد
غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العلمية العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع العدد
غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه فيمكن ان يقال في توجيهها
ان قطام مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في اخره راء فغير منصرف
وان كان اخره راء نحو حضار وبوار مبني وليس فيه الا سببان وهما
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل

موجب البناء فلما قدر العدل في ما آخره يا وقدر في غيره للاطراد الكل وضعف تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة هذا الكتاب متعددة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فانه قادر بها عنها فان حذفها المصنف عند قراءة ع بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها لان زعمه غير مطابق لمقصوده وقد اسقط المصنف عن الكتاب قوله والوصف شرطه ان يكون في الاصل الى آخره اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا يؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف فيه لقول الناس لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليست للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصف الاصلي لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد واسود وارقم وادهم صفات في الاصل وصفت اسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصف الاصلي لكان اسود وادهم وارقم منصرفا لكنه غير منصرف فلم يضر غلبة الاسمية على الوصف الاصلي قوله وضعف

منع افعى الى آخره اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل لطائر مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل فيمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيل والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع الصرف افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية الى آخره اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا انصرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في دخول منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا انصرف جريح في قولنا مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الى آخره اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة وهو ان يكون زائدا على ثلاثة احرف او وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى جميع الامور الثلاثة بان كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فقاومت خفته احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي

ولا يجب صرفه لوجود التأنيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة وسقر وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور
وجب منع صرفها لوجود علتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو
العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مونثا
بالتاء ثلاثي ساكن الوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان
يجاب عنه بانهما متحركا الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد
بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التأنيث تحرك الاوسط لفظا او تقديرا
ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكرا وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك
والذي يحسم مادة هذا الاشكال بكليته ان المراد بالتاء في قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية
التاء المتمحض للتأنيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل
شاة شاهة وذات ليست بثلاثية قوله فان سمي به مذكر الى آخره اي فان سمي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لم يكن فيه تاء
لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما للمذكر
واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التأنيث ومن حرف قائم مقام حرف التأنيث
وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث لانك
تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا
ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا
تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على

التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل
التنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
تقول رأيت جواري لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه
لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا قوله والتركيب شرطه العلمية الى آخره اي وشرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم
يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي
هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة
لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فلا بد
ان لا يجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله لم يلحظ في نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره
حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يلحظ في منع الصرف لان منع الصرف
مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا يكون متضمنا
الحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة
عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا
واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن المركب
الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما مع كونه مركبا من التنوين والاسم
قوله الالف والنون اذا كانا في اسم الى آخره اعلم ان الالف والنون

انما يمنع الاسم الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع
دخول تا التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم
فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن
علما لم يمتنع دخول تا التانيث عليه نحو سعدان اى نبت في البادية وسعدانة نحو
مرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع
الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تا التانيث عليها
وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع
للمونث صيغة غير صيغة مذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتا التانيث فعدم
نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليست شرطا بالذات بل
لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في
رحمن الى اخره اي ومن اجل انه في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف
في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع الصرف انتفاء فعلانة
منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه
وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجي فعلى من
رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود
فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا
لمجي فعلانة وعدم مجي فعلى فصرف بالاتفاق **قوله** ووزن الفعل شرطه ان يختص
الى اخره اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص
بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من احد ~~للامرين وهو اما ان يختص بالفعل~~

الجمى

العجمي الى الوزن كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل
بهما وكان نفعل وتفعل واستفعل وما افتعل ما اشبههما واما ان يكون في اوله
زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتا التانيث للتاكد مشابهته الفعل واوزانه
افعل ونفعل ويفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي رجل بنرجس
لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجي مثل
جعفر بكسر الفا فهو كنضرب اذا سمي به لانه لا يقال انه عجمي فمن اين عرف زيادة
النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف
من حروفه او اصالته كاللفظ العربي فاذا قالوا النون في نرجس زائدة
ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمي رجلا بهجرس
فانه ينصرف لان في اسمائه فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا يكمل بقوله
التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه
يشكل باسود للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا
للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبول التاء طار لعدم استعماله
اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان
غير منصرف للوصف ووزن الفعل فح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا
باسود اسما للحية **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعملي اي ومن اجل ان
شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر
الثاني موجودا فيه وانصرف يعملي في قوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان اليعملة
في قوله ناقة يعملة اي قوية على العمل وكونه غير قابل للتاء كانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف

٧٦

تعمل لاشتعال الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول
بمعمريا هذا جمل تعمل ... بها وتعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل
للتاء ح وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف الى آخره اي
كل غير منصرف فيه علمية موثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه
تبين مما قبل ان العلمية الموثرة لا تجامع الا ما العلمية شرط في تاثير تلك العلل الا
العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية الموثرة لا تجامع الا ما
هي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث
ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او [illegible] او
العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وما كان في الصفة
فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف
فلانها لا يجامعها موثرة لاستقلالها في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا
ان العلمية تجامع موثرة العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف
احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن
الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف وزن
الفعل من غير العلمية في نحو احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان اي
العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب عن سوال
مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن
الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية
ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق

ولا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد

قلنا

٧٧

كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان
لا يجتمعان معا بالاستقراء واذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال الذي ذكر
نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر ح لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وح
لا نسلم ان العلمية ليست شرطا ح والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك
ولا شي من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير
المنصرف الذي فيه العلمية الموثرة شي منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف
لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا
نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زالت العلمية وزال ما هي شرط فيه ولم
يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم يكن موثرة لم يصدق
قوله كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمرا اذا سمي به ففيه
علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان علميته غير موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الا
والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان نحو
احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية و
وزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه و
الاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش
انه منصرف لانه انما نكر بما لم يعتبر فيه الوصفية ولم يكن فيه الا سبب واحد وهو
وزن الفعل فيصرف وجوابه وان نقل سلمنا انه انما نكر
بما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك لو كان كذلك لكان احمر اذا كان

لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد

علم لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا انكر زال ذلك
المانع وكذلك كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث
مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية قوله
ولا يلزمه باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في
مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم
غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة
وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت
معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا تقع على كثيرين والصفة
تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره
لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال
التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في
حكمين مختلفين كقوله اتاني عبيد الحوص من آل جعفر يا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من
جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فاذا نكر صرف انما كان
كليا على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه قوله وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا
دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول

الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا من حيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما
دخل اللام عليه غير منصرف وهو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه عن
مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخل الكسر وقال قوم انه غير منصرف لوجود
العلتين ايضا فيه وانما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وفي
حال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي
العلتان حال التنكير كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران
صفة علما بالعلتين وان لم تبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابرهيم
واحمد وعمرو وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات
هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع و
انما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة من حيث
اللفظ فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى
المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها
بل رجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اي ومن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل
من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله
وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي
وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم ولكن
كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور
لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه

وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل صفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من توهم ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل هو التأثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يتم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب او السلب والقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي والفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل لانه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث الذي يقترن بالزمان والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول فح لا يختل الحد وفيه نظر ولا ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه

لان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه الفعل اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي من اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم المفعول وساير الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موضع الفعل غالبا بخلاف ساير الاشياء قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد الى اخره اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا اجاز ان يقال ضربها الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المحذور في الموضعين قلنا الضرورة ثم وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة هاهنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل واعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت عمروا الفاعل في مثل اخذ والثاني منزل المفعول في مثل اخذ عند البعض فح عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القضا قوله واذا انتفى الاعراب الى اخره اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة

وامتنع ضرب غلامه زيدا

نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول
دفعا للالتباس واما في حال القرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم يتحقق القرينة لم يجب
تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول
وضرب موسى العاقل عيسى العاقل فضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو
اخر لزم ان يكون متصلا موخرا عن المفعول المتصل كما يتوهم ان يقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا
لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه
على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل عند قولنا زيدا ضربت فان فاعله
مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا للانحصار
ضرب زيد الا عمرا ولانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمرا
الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا
لاخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا
اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب
زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا **قوله** واذا اتصل به ضمير

مفعول الى اخره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه
عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب
المعنى لان المعنى من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد
جاز ان يكون لعمرو ومضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من
الاشكال الذي عد فيه وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب زيد فالعلة التي ذكرناها
في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل
بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم
لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل ما امكن خلف واما قال والفاعل غير
متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك كما ذكرناه **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى اخره اعلم
ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز و
تارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب من قال من
قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع

اي يكلمه ضارع لخصومته فضارع مرفوع بانه فاعل لفعل محذوف والضارع الصغير
الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف
القياس ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على
قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من
يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت
بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع فيه
مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل
محذوف اي استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسره الفعل بفعل بعده
فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة
وانما قال انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان
حرف الشرط وحروف الشرط يجب ان يدخل الفعل والفاعل جميعا في جوابه
لفظا او تقديرا قوله وقد يحذفان اي قد يحذف الفعل والفاعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف
الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية ومن المبتدأ
والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان الخ
اي اذا تنازع الفعلان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العامل فعلين
نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل واحد
منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد

منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد
وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب
ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير
صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة لان الجار والمجرور
لا يكون الا صريحا وقد يكون في الفاعلية والمفعولية مختلفين اي احدهما
يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول
يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت
زيدا او الثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد
واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين
اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال
عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية فقد يكون تنازع الفعلين
في الفاعلية والمفعولية متعاكسين يعني ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي
المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع
زائدا غير محتاج اليه لانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه ويمكن ان يقال
انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني
تأكيد للاول والمراد بمختلفين على هذا الوجه هو مختلفان في لفظهما او في
علمهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال تجاذبا عن اعمال الفعل

الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين
حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر ابعدهما
لانهما اذا تنازعا مضمرا ابعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكرناه بل استوى الفعلان
في الاضمار سواء كان مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني في الاضمار او
مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت فضربت واكرمت فلا رفع
الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت
وما ضربت واكرمت الا اياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف
لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين في اعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر
وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم
المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني
زيد واكرمني او اقتضيا المفعولية يقدم عليهما نحو زيدا ضربت واكرمت
وزيدا ضربت واكرمت او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما
نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول وهو الامتناع لتقدم الفاعل على الفعل والآن
الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا
المفعولية نحو زيدا ضربت اكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا
لضربني لاسناد الفعل اليه وتجب تبعه من غير ورود عامل آخر عليه
ولتعين زيد في المثالين الآخرين لان يكون مفعولا لضرب لما ذكرناه فخرجوا من اللاهم

٨٧

اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد و
التثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت
الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل حذرا
من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لان الحذف والاضمار انما يظهر في
التثنية والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات
والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه
ضرب وضربت زيدا وعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز
خلافا للفراء اي وجاز مثل هذا المثال وهو ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي
النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء وعلم
منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني الرفع [illegible]
[illegible] اعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي احتج به
الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما
الاضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول امرئ [القيس]
وكميت مدياة كأن متونها ° جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ° فان جرى
فاستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب
واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول اي اذا اعملت الفعل
الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل

الاول ان استغنى عن ذلك المفعول حذفت المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما
لم يجز اضمار ههنا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجوزوا عنه في الفاعل لوجوب
ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمار قبل الذكر مع تفسيره
للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم تستغن عن ذكر
المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني
وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني
وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو
فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني
وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اي ان اعملت
الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو ضربت واكرمني زيدا وضربت
واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله
اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا
وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ
المراد ولدفع التباس المفعول بغيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
القرينة الدالة عليه مثلا يقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما
الزيدان الا اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا

واعل

واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا
الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى
ولا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلق
لانه لو كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك
لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد فيجب ان يكون
مفردا وفيه نظر لانه ليس من ذلك الباب اذ انما يكون منه ان لو تنازعا الفعلان
معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان
الاول والثاني تنازعا اسم فاعل على الاطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او
مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم
التثنية قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى اخره
استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ
القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى
رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه واختار اعمال الاول مع انه يلزم
منه حذف المفعول من الفعل الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال
الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال
الفعل الثاني ولم يختره امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح

كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل

لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما يجوز تنازع الفعلان ظاهراً الا انه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالب القليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الى اخره اعلم انه لما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لا بد ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه ما لم يسم فاعله [illegible] حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضُرب زيد وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل

ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا [illegible] القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني الى اخره اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول ايما لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جايز وكذلك لا يقع مفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث [illegible] الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة [illegible] وهو انه غير جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة اولا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه [illegible] لا يقع موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول قوله واذا وجد المفعول به الى اخره اي واذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبة الفاعل اكثر فيقول في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضُرب زيد يوم الجمعة امام الامير

ضربا شديدا في دار نعيم زيدا مقام الفاعل ونصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر
بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او عدد
ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اي وان لم يكن
مفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سوى
في قيامه قيام الفاعل فانت مخير في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمت مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيد درهما اولى من اقامة
المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني
له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من
نسبة المأخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول
فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات
المبتدأ والخبر قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد الى آخره فقوله الاسم من المقصود
لانه لا يكون الا اسما او في معنى الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي قوله
المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسمي كان وكاسمي ان ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني
من باب اعلمت قوله مسندا اليه احترز به عن الاسماء المجردة عن العوامل
اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء غير المركبة مع غيرها

او

واحترز به ايضا عن الخبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس
مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
(اي للتنويع لا للشك)
ليدخل فيه مثل ما قايم زيد واقايم زيد فان قايما مبتدأ مع انه ليس مسندا اليه
وزيد فاعله ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدأ
والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة يخرج عن تعريف المبتدأ هذا النوع
من المبتدأ مع انه غير جايز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى
ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام او حرف النفي الرافعة للمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن
مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ والزيدان
فاعلها سادا مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم
يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم نقل رافعة لظاهر لكان مبتدأ
وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر
ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان واقايمان هما ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم
انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا
الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
ولقايل ان يقول ان يحول الحد يشكل الحد بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت
زيدا مبتدأ واقايما خبره وابوه فاعلا لقايم ثم اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدأ على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قايم
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدأ الذي هو الاسم

لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر المبتدأ والجواب ان قايما مبتدأ اي في جملته ولا خبر زيد

او زيد قايم فالكم مبتدأ والضمير المستكن فاعله سد مسد الخبر

ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر
بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او عدد
ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اي وان لم يكن
مفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سوى
في قيامه قيام الفاعل فانت مخير في سير بزيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمت مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيد درهما اولى من اقامة
المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني
له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من
نسبة المأخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول
فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات
المبتدأ والخبر قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد الملفوظ فقوله الاسم هو المقصود
لانه لا يكون الا اسما او في معنى الاسم نحو [illegible] تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اي لان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي قوله
المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا يكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسمي كان وكاسم ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني
من باب اعلمت قوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء المجردة عن العوامل
اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وعن الاسماء غير المركبة مع غيرها

واحتراز

واحتراز به ايضا عن الخبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس
مسند اليه … الفاعل … انتهاهم
ليدخل فيه مثل … مسند اليه
وزيد فاعل … من المبتدأ
والخبر بحجة … هذا النوع
من المبتدأ … اولى
ليدخل فيه … صفة الرفع
بعد الف الاستفهام … لم يكن
مستبدا … الزيدان
فاعل لها … لم
يشترط ولم يجيء … مبتدأ
وليس كذلك … مستتر
ليخرج عنه … واقايم
انتم ويمكن … لا
الاصطلاح … اللفظ
ولقايل … جعلت
زيد مبتدأ … شامل لاسم
الفعل مع … زيد قايم
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدأ الذي هو اسم

لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر المبتدأ والجواب ان قايما مبتدأ في جملته والجملة خبر زيد

وزيد قايم مبتدأ والضمير المستكن فاعله سد مسد الخبر

ماهي بكار باد رسالي يكبار يا دو عمري
بكريه بخوان تا كفايت شر دشمنان از تو شود
وياري كرده شوي وروزي داده شوي و
البته آمرزيده شوي او كيل طول صحبت و
خدمت تو موجب آن شد كه اين عجيب
ممتاز و سرافراز كردانيدم پس فرمود كه بنويس
اين دعا را المتين مي نمود دعاي كميل

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اني اسألك برحمتك التي وسعت كل
شيء وبقوتك التي قهرت بها كل شيء
وخضع لها كل شيء وذل لها كل شيء
وبجبروتك التي غلبت بها كل شيء وبعزتك
التي لا يقوم لها شيء وبعظمتك التي ملأت

ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل ونصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر
بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده باو زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها
ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اي وان لم يكن
مفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سوى
في قيامه قيام الفاعل فانت مخير في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمت مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة
المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني
له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من
نسبة المأخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول
فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتدا والخبر اي ومن المرفوعات
المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد اللفظي هو منزلة الاسم هو المقصود
لانه لا يكون الا اسما او في معنى الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي قوله
المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسما التي لا يكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسمي كان وكاسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني
من باب اعلمت قوله مسندا اليه احتراز به عن الاسما المجردة عن العوامل
اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي تنعق بها وهي الاسما غير المركبة مع غيرها

او

والخبر

واحترز به ايضا عن الخبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس
مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
ليدخل فيه مثل ما قايم زيد واقايم زيد فان قايما مبتدا مع انه ليس مسندا اليه
... ان الفايدة التي تحصيل من المبتدا
... يخرج عن تعريف المبتدا هذا النوع
... بعد حرف الاستفهام كان اولى
... لظاهر احتراز به عن الصفة
... قايمان الزيدان فانها لم يكن
... لو كانت مبتدا والزيدان
... اذا اسند الى الظاهر لم
... رافعة لظاهر كان مبتدا
... رافعة لغير ضمير مستتر
... في الزيدان واقايم
... لظاهر اللغوي
... لانه تم ظاهر في اللفظ
... زيد اذا جعلت
... غير شامل لاسم
... مثل زيد قائم
... وزيد قائم مبتدا
... الذي هو اسم

بكل شيء وبسلطانك الذي علا كل شيء
وبوجهك الباقي بعد فناء كل شيء
وباسمائك التي ملأت اركان كل شيء
وبعلمك الذي احاط بكل شيء وبنور
وجهك الذي اضاء له كل شيء يا نور
يا قدوس يا اول الاولين ويا آخر الآخرين
اللهم اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم
اللهم اغفر لي الذنوب التي تنزل النقم
اللهم اغفر لي الذنوب التي تغير النعم
اللهم اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء
اللهم اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء
اللهم اغفر لي الذنوب التي تقطع الرجاء
اللهم اغفر لي كل ذنب اذنبته

لانه يصدق عليه الحد المذكور
مع انه خبر المبتدا في الجواب ان قايما
مبتدا اي في جملته والجملة خبر زيد

والضمير المستكن فاعله
سد مسد الخبر

مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للقول للمبتدا الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا واقعا بعدهما نحو اقايم
زيد وما قايم زيد جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها
فتكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتدا وهي خبره فتلم يكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا
الا انها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما قوله والخبر المجرد عن العوامل
المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرها
وانما قال هو المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا كان خبر المبتدا قد يكون غير اسم
قوله المسند به احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة
المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة
لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند
به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم
انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر وعكس ان يجاب
عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا وعن الثاني بان المراد
بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم
مع جواز تاخيره سواء كان اسم ومعناه وقولهم تميمي انا وشنوءة من ضحك
اي واصل المبتدا ان يكون متقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان
يكون متقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد الى آخره اي من اجل

وامتنع صاحبها
في الدار

ان اصل

اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب
وفي الدار رجل وسلام عليكم متن

ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن
في داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم
اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار
لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتدا وحقه ان
يكون متقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا نكرة اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة
لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه التقديم ان يكون معرفة لكن جاز ان يكون نكرة
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه يقرب من المعرفة والمخصصات
على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من
مشرك فقوله عبد مبتدا ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدا ههنا نكرة تخصصت
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم
بثبوت الخبر كقوله ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف
على رجل والمبتدا النكرة تخصصت ههنا بحصول في الدار لان امرأة عطف على رجل
ثبت من استعمالهم انه انما يسأل بالهمزة وام عن تعيين احدهما لكن بعد العلم
والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة وخير
منك خبره والمبتدا النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما
ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افاده العموم
لم يجر حكم ان يقال احد خير منك لعدم الفايدة وكذلك في كل موضع بعد
العموم نحو تمرة خير من جرادة نحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع
تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب

فشر مبتدا نكرة وامر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول
امر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة
تقديره شر عظيم امر ذا ناب او تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو
تقدم الحكم عليه انما قلنا انه يخصص بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير
لان معناه ما امر ذا ناب الا شر الخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في
الدار رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدا النكرة بالحكم المتقدم
عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قايم رجل السادس تخصيصه بالمتكلم وهو في
الدعا كما او في الدعا عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك جار ومجرور
في محل الرفع بانه خبر المبتدا او تخصص المبتدا اي النكرة بالمسلم او معناه اسلم سلاما
عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب
الى الرفع للثبات والدوام لان النصب مشعر بالفعل المقدر فهو سلمت او اسلم فان كان
الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال
والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي
والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب
وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك السلام مطلقا لا السلام من قبله فقط لانه
للدعا المطلق وجوابه ظاهر قوله والخبر قد يكون جملة الى اخره اعلم ان
خبر المبتدا مفرد نحو زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا في مقابل المركب الاسنادي
بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسما الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق

والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه
اضربه ولا تضربه والخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمية وهي
التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قايم او حاكم فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا
ثان وقايم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول واما
فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله
ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية
وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه تكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما
لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كان مقدرا بالفعل تقديره
زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله فلا بد من عايد اي لا بد من جملة الواقعة خبر المبتدا
من ضمير يعود الى المبتدا او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد و
لهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير ليحصل الفايدة الا يرى انك لو قلت زيد عمرو قايم
لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فاعلم انه انما يحتاج الى العايد من عايد
اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدا كيلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم
ولهذا علم احتياج الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا عبارة عنه في
المعنى قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى الخبر المبتدا اذا وجد قرينة
دلت عليه كقولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدا اول والكر مبتدا ثان وبستين
خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر ولكن فيها ضمير عايد الى المبتدا
لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر

الذي يسمى من البر بعد من البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم والسمن
مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في
محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة
وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقدير السمن
منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان
وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدأ لكونه [قوله] وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اعلم ان خبر المبتدأ اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك وزيد في الدار فحينئذ يجب تقدير العامل
لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو
اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ
واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان
ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل
في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان
الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار
ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا [قوله] واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
الى اخره اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون متقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه تعرض اشياء
فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير فمنها ان يكون المبتدأ مشتملا
على ماله صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو
من ابوك فمن مبتدأ وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه ونحو ما احسن زيدا ولعمرك لافعلن
وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر

ان الكلام

ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مخبر والمخبر قبل المخبر اما قوله
خالي لانت ومن عويف خاله ينال العلى ويكرم الاخوالا فشاذ وقيل خالي مبتدأ
وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدأ
والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدأ ههنا على الخبر
لانا لو قلنا المتاخر هو المبتدأ والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا حجة
ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر افعل التفضيل
متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدأ والخبر افعل التفضيل مع
من وانما قلنا وجب تقديم المبتدأ ههنا بعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ
نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه لو اخر التبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل
قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتدأ وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ
لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان
يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قيل فعلا له مفردا لكان اصوب لانه يشكل بمثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا [قوله] واذا تضمن الخبر المفرد الى اخره اعلم ان هذا الكلام اشارة
الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر
المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره ويجب
تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد بالمفرد لان
الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد من ابوه
فان زيدا مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر مبتدأ ثان والجملة في محل الرفع بانها

خبر المبتدأ الاول ومنع الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه
متضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا
على المبتدأ لان الاستفهام هو صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل
كلام ولقايل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف
مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد
بالجملة في قولنا الخبر جملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ
الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان تقدم الخبر على المبتدأ
مصححا لوقوع المبتدأ مبتدأ نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق
الخبر ضمير في المبتدأ اي يكون في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها
زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان
الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل
وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقال
او لمتعلقه ضمير في المبتدأ او كان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب
عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق
المجرور فلا يقع الاشكال ح ومنها ان يكون الخبر خبرا عن أنّ نحو عندي انك
قايم فان أنّ مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره
والتقدير عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر

ههنا

ههنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وفي الكتاب لانه لو قيل انك قايم
عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها
مبتدأ وعندي خبر له قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل وخبر المبتدأ ان يكون
اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار
عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد فهو مبتدأ والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط الى اخره اعلم ان
المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط
لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث
انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل
او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف فكل فعلا
لتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته وصفتها
ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى العامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل لتحقق
مشابهتها الشرط ويجب ان نعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدأ
سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي
يأتيني له درهم ولم يكن جملة صلته وصفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه
له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق
اي ليت ولعل مانعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرها اذا كان اسمهما موصولا
صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف فمثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار
او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل خبرا او الكلام وبين الشرط و

ذلك لان الشرط والجزا يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا او الكلام الذي فيه
ليت او لعل لم يحتمل الصدق والكذب لكونه انشا واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت
او لعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتدا كابواب كان وعلمت واعطيت وما ولا و
ان المفتوحة مانع باتفاق النحاة والحق بعضهم ان بهما اي ولحق بعض النحاة ان ليت
ولعل في امتناع دخول الفا على خبرهما ونقل بعضهم ان سيبويه لم يجوزه مع ان الناس
جوزه وذكر الاخرون ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة المانع انه كما لم يجز دخول
ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم يغير معنى الجملة بل يؤكده
فكما جاز دخول الفا قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من
التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم الاية لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لان الذي غير موصول
بما موصوف مذكورين لانا نقول انه دال على دخول جواز الفا على خبر المبتدا الذي هو
الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول
اولى لانه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفا على خبره ثلثه موصول صلته فعل او ظرف
او نكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم جوز
دخول الفا على خبر ليت ولعل وكان في قوله وليت ولعل ملحقان بان باتفاق نظر قوله
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجد
قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري
صبر جميل ويحتمل ان يكون بعكس فصبر جميل اجمل فيكون الخبر محذوفا قوله
والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك

خرج

قولك في ذا السبع اي واقف او مفاجي او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة ويجوز
حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة
تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ و
المعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدا
والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية
الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع
الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا ولم يدل لولا عليه
كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
الرماني والثاني بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او اليهما مذكور بعده الحال وافعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده
الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ضربي ابي اجلا ومثال اذا كان
منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به واذا كان منسوبا
اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين وانما لم يقل مضافا بدل منسوب
ليدخل فيه مثل ضرب لي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي
في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي
وخبر المبتدا المحذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما حال
والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة

على الظرف بخلاف الحال فانّ المعاد لاله على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو
عايد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل كما عليه وهو قايما يحذف متعلقات الظروف
العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قايما لان الحال يدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل على الخبر لان الدال
على الدال على الشي دال على ذلك الشي ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قايما وسائر
الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما اي اخطب كون
الامير بمعنى وجوده اذا كان قايما حاصل وجوده خطيبا للمبالغة او اخطب اوقات
كون الامير اذا كان قايما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون
افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل
رجل وضيعته وكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو
بمعنى مع وخبره محذوف بعده كل رجل وضيعته مقرونان او مقرونان مع ضيعته
وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على حصول
الخبر وهي المقارنة ثم ان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان
يكون مع المبتدأ وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدأ اقسم به
مثل لعمرك لافعلن فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او
يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما
وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدأ او الخبر معا جوازا
كقولك نعم لجواب من قال أزيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند الى اخرها

اعلم انه انما ذكر خبر ان مع خبر المبتدأ بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف
لخبر المبتدأ في بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وعدم جواز
تقديم خبر ان على اسم ان في الظروف ومن حيث دخول ان فعرفه وقال
انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد من هذه الحروف فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي
بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء
عنه وانطبق التعريف على المعرف مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد
دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم
يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبرها ولا يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان بقرينة شبهه فاللام للعهد قوله وامره كامر
خبر المبتدأ اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدأ من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او
جملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المسند
وكذا كخبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدأ وحكمهما لا في شي
واحد وهو ان خبر المبتدأ جاز ان يكون مقدما على المبتدأ وخبر ان لم يجز
تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على
الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وانما جاز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها لانه
ما من اسم وفعل الا وهو في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في

الظروف فلم يجوز دوامي غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي
الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل انّ وانّ للاثبات ولا للنفي فحمل
لا على ان حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل انّ وانّ
لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحملا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق
وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخول لا
خرج جميع هذه الاشيا وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف
هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله وقد
يحذف كثيرا اى وقد يحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل وغير ذلك لدلالة التي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف
الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو
تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به
فاذا قال لا رجل افضل منك يضمر افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو
هو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها
ظرفا لم يحذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني
تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل
على عدم الحصول دل على عدمه في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص
قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم

لانهما

لانهما يدخلان على الاسم والفعل وحق ما يدخل القسمين ان لا يعمل عندهم وعند اهل الحجاز
يعملان وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عمل المشا
بهتهما بليس من حيث انهما للنفي والنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات
وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبره كان ليس كذلك واذا شابه ليس بهذه
الوجوه عملا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر قوله المسند اليه شامل للمبتدأ
واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله
ما زيد قايما فزيد مسند اليه بعد دخولها ولما كان مشابهة لا بليس اقل من
مشابهة ما بليس لان مشابهة لا انما هي للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون
نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل
هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح قوله المنصوبات هو ما
اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله من حيث اللفظ وانما قال هو بلفظ المذكر لانه يعود الى المنصوب
لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد وما في المعنى عبارة عن ما
وهو مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه
لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة
امام الامير ضربا شديدا تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا
مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه
قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
اي حدث

فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم
نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضربَ زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول
المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة
الى الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل
الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه
مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا في مثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول
والثاني تأكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح انه فعله لانه
انما فعل المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله
الذي هو الضرب مقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه
مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه
بالفعل فلا فقوله فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق
وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل
فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله وبمعناه
احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي
وان صدق عليه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق

عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهية وليس العالم في قولنا خلق الله العالم
بمعنى مفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر
خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك ثم المراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه
او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله والمراد بالمذكور اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا
سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية
لآلة الشيء بالمفعول باسم الشيء في الاولى وفي الثانية تسمية الشيء باسم شبيهه واعلم
انه لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكر بالعلم ينتقض بكرمت كرامتي قوله
ويكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان
لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على
مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع نحو جلست
جِلسة وهو اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة
نحو ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت الضرب الذي تعرف واما بالاضافة
اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضربه ان كان والا على مرات صدور الفعل فهو للعدد
والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه
اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة
لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المطلق وجمعه اذا
كان للعدد والنوع ~~المفعول المكر للافراد والانواع~~ قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز

كون للمفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا
في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى اخره وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز و على سبيل الوجوب اما
الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم عن السفر خير مقدم اي
قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته اما الثاني وهو الحذف
على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي
وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطه عند وجود تلك الضابطة عند حصولها
يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود
القرينة الدالة عليه مثال الاول يعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا الى اخره اعني سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قلتم ان فعل هذا
القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا في الجواب
ان يقال ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام نحو حمدا له
وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض
وهو جائز عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع
وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي ومعنى نفي داخل على اسم لا يكون المطلق
خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع احتراز عن ان وقع منفيا فانه
ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي احتراز عن ان وقع مثبتا

بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما
انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن للنفي بعد نفي لان تقديره ما انت
الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل
على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي
او معنى نفي داخل على فعل فليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون
خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز به عن ان وقع
مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير
شديد وانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل
وقوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا التقدير زيد يسير سيرا
وانما قلنا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليلا ينتقض بمثل قوله
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو
داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد
وهو بعد نفي ما انت تسير الا سيرا او ما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين
ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا على ضربين احدهما انه فعل
للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله شبه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا
فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله وزيد سيرا
سيرا فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع
تفصيلا الى اخره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا
قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لا لم يقع تفصيلا

نحو قتله والوثاق فيقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله
لاثر مضمون الجملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة بل يفصل مضمون
مفردا وتفصيل مضمون جملة لا تفصل الا اثر مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او
بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر اما سفره القريب وسفره البعيد وانما قيد الجملة
بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لمضمون جملة متقدمة
لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن
او الفداء او الاسترقاق وغير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء
قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا
احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه
ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم
النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج حدوثه الى تحريك
عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة
احتراز عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله
مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه
نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار

صوت

صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم
ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير في له العائد الى
مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ
الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى
ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت
ضربا لا محتمل لها غيره احترز به عن ان يكون لها احتمال غيره ذلك المفعول المطلق
كالقسم الذي يقع مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له
علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا
القسم تاكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق
فقوله مضمون جملة احتراز به من ان يقع مضمون جملة مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل
غيره احتراز به عن لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم
حقا فحقا مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال قولنا ان يكون
زيد قائم حقا او غير حق فصار حقا تاكيدا لاحد احتماليه واعلم ان في عبارته تسامحا
لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عن معناه ومنها ما وقع تاكيدا

او تحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره وتسمى هذا القسم توكيد الغيره لانه توكيد مضمون
الجملة وغيره ولقايل ان يقول ان مسافرة في قولنا زيد مسافر مسافرة وقع
مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتملت اشكل ضابطة القسم
الثاني وان لم يحتمل اشكل ضابط القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول
ما وقع تاكيد مضمون الجملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع توكيد للمضمون جملة
لها محتملة بغيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول تاكيد النفسه والثاني تاكيد لغيره
لا احتمال مسافرة في المثال المذكور تاكيد المضمون الجملة فحينئذ لا يكون الجواب جوابا
عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا
ضربته لانها مفعول ضرب الامير فان قيل بالاقال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة
ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل منهما بخصوصية وهي
احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله
ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها سماعا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان
تثنية المصدر اغنت عن ذكر المفعول المطلق لفعل بعدمن اقمت اقامة بعد اقامة
واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا يجب
للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يحب الفعل نحو ضربت ضربتين
قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس
لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقايل ان يقول لا نسلم ذلك لان الفعل

على الزمان

١١٥

على الزمان بالالتزام لان الفعل حينئذ يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك
ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقايل ان يقول انه منقوض
بالفاعل فان الفاعل لفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان
تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله
وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو
زيدا ضربت وانما قال قد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع
تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا وانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع
التي يجوز تقدمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامل الاسم نحو ما زيدا
ضارب قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة
تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على
سبيل الوجوب على ثلاثة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يجاوز
السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا
خيرا لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير فالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا
مأهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو
المطلوب اقباله بحرف النداء اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال
زيد فلما قال بحرف نابت مناب ادعو اخرج اطلب زيدا وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا
اقايم

6 قائم مقام ادعوا لفظا لان اصل يا زيد ادعوا زيدا او انما حذف ادعوا وانما حذف الفعل واقيم مقامه للتخفيف وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعوا تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب منه اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله

ويبنى على ما يرفع به الى آخره اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا ما يقابل المثنى والمجموع وانما قال يبنى على ما يرفع به او يبنى على ما كان عليه من حركة او سكون كما هو الصواب ليدخل فيه مثل يا هذا او يا موسى لان المراد من قوله يبنى ما المنادى ليس حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما وضع له وليس مثل يا هذا او يا موسى كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني على الضم مع ان الاصل ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها بكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان ساكنا لازما وبين ما كان ساكنا عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الالف اكتفاء

بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله ويخفض بلام الاستغاثة انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لكونه لعدم كونه مشابها بكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع

117 لام الاستغاثة بكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء ح للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا الغير معين وانما ينصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد و اما الثاني فلكونه مشابها بالمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكان عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم انه جميع الاسماء المضاف فجاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبني المفرد الى آخره وتوابع المنادى المبني اذا كانت مفردة في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه

118

ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز به عن المنادى المعرب
نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفرد احتراز به عن التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال فان التوابع المضافة لا يجوز فيها الا النصب
لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب بالاولى وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان
والمعطوف الممتنع دخول يا عليه كالمنادى المعرف بلام التعريف وانما قال
الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك
مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل
ومثال عطف البيان يا زيد بطه وبطه ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه
والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا على
محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز
لانها توابع للمبني وتوابع المبني تتبع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر
بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا
انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني
ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة
ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا علم
ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد هو المنادى
المبني بسبب النداء واعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه وتقديره او محله او
تنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العقل ويا قاضي العلم ومثل

119

يا هذا الرجل ويا هذا الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على
لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين
فان قيل المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به
لانه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون
مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولك عجبت من ضرب هذا
الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعل المصدر
من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى هاهنا مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل
باعتبار كونه مفعولا به متن والخليل في المعطوف يختار الرفع شرح اعلم ان الخليل
ابن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع حملا على انه منادى ثان وابا
عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله متن وابو
العباس ان كان كالحسن شرح اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن
اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار
ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء
فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان من
المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق
فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام منه لم يمكن تقدير
حرف النداء فيه فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس
هذا الحكم فيقول اذا لم يمكن انتزاع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان جزءا منها ولم

يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى لتنبيها على انه مناديان واذا امكن نزع اللام منها للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار باللام عندهم صورة اللام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه واعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى فان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى والفرق بينهما بان النضر ونضر اعلم وليس بالالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله والمضاف ينصب اي عطف على قوله المفرد اي وتوابع المنادي المبني اذا كان مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادي اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير

الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف في الطول لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله اخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه في حكم تكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار واما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه قد اشتد امتزاج الموصوف بالصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كانا كذلك فتح اخر المنادى

كما بفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام المحكمة اربعة لان المنادي
والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين والاول علما والثاني غير علم
او بالعكس وان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية
لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شرط
الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال اي ابن لان
الابن معرفة لان المراد به اللفظ لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما تقع في
المسميات دون الاسامي **قوله** واذا نودي المعرف باللام الى اخره اي اذا نودي
الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى الاسم المبهم وهو
في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ما في ايهذا
الرجل سوى ها في ايها الرجل لان في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايها الرجل ثم تقابل
ان نعلل الا فايدة في تنا ليس الاشارة بعداي للاحتياج اي الى اسم جنس فيه الالف
واللام لما الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة
الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام
حرف الندا في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف الندا مع القصد للتعريف فلو
اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جايز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف
حرف الندا عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ **قوله** والزموا
رفع الرجل الى اخره اي الزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه
صفة مفردة للمنادى المبهم وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ
المبني ومحله وانما الزموا رفعه ليكون منبها على انه هو المقصود بالنداء

والزموا

والزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب والاجوب كون توابع
المعرب تابعة للفظ المعرب نحو يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف والظريف وفيه
نظر لجواز ان يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذ اعرابه اعراب محله اعراب تقطع نحو
ما زيد بقايم تمام عدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال الوجوب برفع متبوعه نعم
يجوز النصب في ذو المال على ان يجعل بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذي المال فان جعلت ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع
فان جعلت تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعا
للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لاي جاز الرفع
والنصب واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة
اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب
ايضا **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال
اسم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وانه معرف باللام فوجب
ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقول انما يقال
يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان الذي في الله ليس للتعريف بل هو عوض عن
حرف اصلي وهو الهمزة في اله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء
المبهمة على الله تعالى **قوله** وتك في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر يجوز النصب والضم في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر
لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك النصب الثاني ظاهر لانه اما منادى
وحرف النداء محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون

ويعلم ذلك من قوله وتوابع ... وتوابع الرجل كالكلام ... العاقل ذو المال

مضافا الى عدى المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي للاول واما تقدير ان يكون مضافا الى
عدى المحذوف وتقديره يا تيم عدى تيم عدى حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما جاز
الضم والنصب فلم يبطل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله
والمضاف الى اخره اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي
بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء
الفا لخفتها قوله وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء بالكل فيقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي
يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في ساير
الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء
لقلب الياء تاء ومناسبة الكسر للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء
بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل
يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جايز
قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي اذا كان منادى ابنا مضافا الى العم
او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو
يا غلامي فيقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه
آخر وهو يا ابن عم ويا ابن ام بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا
الوجه مع انه لم يجر في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة

لان

لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة
لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف
غير ابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي
او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما
اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله
وترخيم المنادى جائز اي وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار
والترخيم في غير المنادى للضرورة كقوله ويا رمية اذمي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب اي اذمية قوله وهو حذف في اخره تخفيفا اي ترخيم المنادى
حذف من اخره تخفيفا لا للعلة غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون اي و
شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف اليه
فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى
ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت
والتطويل والترخيم منافيهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا
تغير وهو ان يكون احد الامرين اما ان يكون علما زايدا على ثلثة احرف واما ان يكون
بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان فيهم اذا حذف عنه شيء واذا كان زايدا على
ثلثة احرف فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة نحو التحصن واما اذا كان بتاء التانيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف
منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث

الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفهما اعلم ان سيبويه
شرط في ترخيم على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لا يلتبس
بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حبينة اذا كانت صفة يا حبين اقبلي لحصول
الالتباس لجواز ان يكون المنادى غير العلم اذا اريد به الشخص واما اذا
كان علما فلا يحصل الالتباس لان المؤنث المذكر وبالعكس في الاعلام
حملا على المعنى قوله فان كان في آخره زائدتان ... اعلم ان من الاشياء
التي تحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان فاكثر قد يحذف
الاسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ما يحذف له حرفان
فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك
كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران
ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري وعلامة التثنية والجمع نحو زيدين و
زيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان
يبقى بعد حذفهما على ثلاثة احرف احترازا عن مثل بدري ومين وكذلك يحذف
له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة
احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الاول فلانه في آخر
الاسم ووجب الترخيم في آخر الاسم واما الثاني فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة
اولى بالحذف وانما قال وهو مع الاسم ... احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو
ثمود فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو للتخفيف
وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي اي بالمليس فحذف السين وبقي يا فعيل و

المراد

المراد بالمدة حرف ... من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان
للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا
باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل
بدلا من ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستعيل او مستعال وعلم
انه لو قال قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه
يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسما على وزن فعلا عند بعضهم
من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله
اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول اختيار المصنف كما في آخره زائدتان وعلى
الثاني مما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان
مركبا حذف الاسم الآخر اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت
فانه يحذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التأنيث في نحو قائمة وكما
يحذف تاء التأنيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير هنا قوله فان كان غير ذلك
فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير
يحذف له حرف واحد عملا بالاصل لان الاصل ان يحذف له حرف واحد والزيادة
بسبب عارض والعارض منتف هنا قوله وهو في حكم الثابت اي المحذوف من المنادى المرخم
يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد هنا بقول القائل يا حار هو يا
حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم
واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون
فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه الى اي وقد يجعل الباقي

من المنادى المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة
ووجوب بناء المنادى المفردة المعرفة على الضم فيقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه
الدال وجعل الباقي اسما براسه كان في اخره واو وقبله مضموم ضمة قلبت الواو ياء
والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة وتقول
في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما براسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون
ابقي يا كرو ووقعت الواو متطرفة وما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا ثالث
كلامهم بترك القاعدة وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب
استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى
والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء استعمل في المندوب ايضا
لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من
بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه
في الاعراب والبنا كحكم المنادى اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب
واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة
كما مر ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا
كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب
والبناء لانه لما اجرى مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب والبناء
قوله ولك زيادة الالف في اخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه

في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا
او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه
لما اي وان خفت اللبس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزد حرفا مجانسا لحركة
او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة يا غلامكيه بزيادة الياء لانه لو
زيد في اخره الف وقيل يا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسبة
لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك الحقت باخره الفا واغلامكماه
لالتبس المخاطبين فالحقت باخره الواو والتي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه
ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول
وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان
الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعرف فلا يقال وارجلاه
وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع
مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان كان المندوب معروفا فلا يقال
وارجلاه واما قولهم وامن حفر بير زمزماه وانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف
في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز
ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعرف ولم يقل
ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيدا لطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل
ذهب الى امتناع الحاق العلامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه
واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلا لان

كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس في لك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تقدم والصفة ليست من جلبته وانما هي يسمى به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقوا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الى اخره اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلاثة اشياء من العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو يا عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل افعل كذا اي اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال النداء فيه فلو حذف حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما جواز حذف حرف

النداء عن المضاف واي لكونهما مشابهتين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي فلم يحذف حرف النداء من الجنس والمراد من الجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يحذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء ينافيهما قوله وشذ اصبح ليل الى هذا جواب عن سوال مقدر وتقريره ان يقال لم قلتم في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا المخنوق اي افتد مخنوق وكذا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف

الاول ... الاول ... النداء

النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه شاذ ولا يعول ولا يقاس عليه واعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه قوله كل اسم لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه زيد انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل جاء في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز به عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو مثله وقوله لو سلط عليه احتراز به عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام

لم يعمل فيما قبله واحترازٌ عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله ع وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين فاسدة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على نفي الاحترازين كما يعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه ولازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثال ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته وملازمته والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن تقدير الفعل المفسر فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر والا لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور ما اضمر عامله على شريطة التفسير كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسام لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه لان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به كانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الى آخره وكلم

يذكرا اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء الخ اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان غير الرفع مفتقر للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما كان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لانه لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب ووقوع الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدأ وكذلك الرفع يختار بعد اذا المفاجاة نحو جاني زيد فاذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع

الفعل بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوفة عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي والاستفهام اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان حرف النفي والاستفهام داخلين على الاسم والفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد ما والاستفهام اشهر من الرفع بعد الهمزة لما تذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمناسبتهما اياها ولانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب

والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز الرفع على تاويل بعيد وهو ان يقال زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف اللبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة لما فيفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء فح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء واذا التبس المفسر بالصفة بهذا الاحتمال فح لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل يكون محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين احدهما الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والفعلية وهي جملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن

١٣٦

بهذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير فى ابن وعنده اوغير ذلك لوجوب ان يصح للمعطوف ما صح ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط الخ ولجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته وهكذا بعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا فهاهنا لما لم تكن داخلة لفظا وجب ان تقدر الفعل بعدها ولا تقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذى بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به فالرفع لازم اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وهاهنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب اذهب وهو لم ينقض النصب فالرفع لازم حملا على الابتداء والجملة التى بعده خبره قوله وكذلك كل شئ فعلوه فى الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا الا انه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو فى الزبر اما صفة لشئ او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شئ مسطور فى الزبر من الاوامر والنواهى والثانى كذلك لانهم ما فعلوا فى الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شئ مبتدأ وفعلوه اعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الجر بانه صفة لشئ والجار والمجرور اعنى فى الزبر فى محل الرفع بانه خبر المبتدأ او بعد من كل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر قوله ونحو الزانية والزانى الخ اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انهما من هذا الباب لان الامام

١٣٧

بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزانى عطف عليه وقوله فاجلدوا خبر للمبتدأ وانما ادخل الفاء على خبر المبتدأ لان الالف واللام فى الزانية والزانى بمعنى الذي والتى معناه الذي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر هاهنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدأ على تاويل مقول فيه اجلدوا وكل واحد منهما فح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم من الكتاب وما بعده جملة فقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى فح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما فى القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهى الطلب اعنى الامر كما مر قوله الرابع التحذير الى آخره اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التى يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا فقوله مكررا حال من قوله معمول احترز به عن غير التحذير نحو زيدا فى جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا فى المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمولا بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احترز عن مثل زيدا فى جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا اليد خل فيه

مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا لتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه
معمول لتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر عطف على فعل ناصب لتحذيرا
مما بعده تقديره وهو معمول لتقدير اتق حذرا تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا
مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما
وجب حذف الفعل العامل لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة
عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض
لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو
كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير
المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد فكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق
نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف ضرب الارنب بالعصا
ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وسائر
حروف الجر مع ان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد
لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير
جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة
الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا يرى انك تقول احدث من زيد درهما
ولا تقول احدث زيدا درهما وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال
زيدا الا اذا اتسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف
وكقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذف
العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور

لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل يشمل المثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة
اسم ما فعل فيه فعل وقوله مذكور يخرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور
لعدم الفعل فيهما لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة
حسنة لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدأ كما ذكرنا في تعريف المفعول به
قوله من زمان ومكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة
واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز قوله وتقدير في
اي شرط المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه حالا
لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها
لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل
ذلك فظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل
الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف
الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان ان كان مبهما اي كان ظرف المكان
مبهما لا ان كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل
كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق
ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم مكانا من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل
ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان
مبهما وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب
بتقدير في والمعين غير قابل وجب تفسير المكان المبهم ففسره بان المكان المبهم
هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في

وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما اي وحمل على المكان
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لكونهما مشابهين
للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه
مبهم يتناول كل ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست
عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل
على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله
اولانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست
كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان لا يسمى تسميته بسبب امر
غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه بخلاف الدار فان تسميتها بها بسبب الحايط والسقف
وغيرهما وكلها داخل في مسماها قوله وما بعد دخلت على الاصح اي وحمل على
المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في دخلت الدار على المذهب الاصح
لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد
فما بعده مفعول به لا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير
متعد لان مصدره وهو دخول على وزن الفعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو
غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله
وينصب بعامل مضمر اي وينصب مفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى صمت
اي صمت يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير
كما في المفعول به تفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه

والمكان المبهم ما يكون تسميته بسبب امر غير داخل في مسماه

ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة
صمه ولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت
فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتساوي الامران في نحو يوم
الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة
صامه زيد صمت فيه وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له الخ فقوله ما فعل لاجله فعل مذكور
فعل يتناول له ولغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور
مثاله ضربته تاديبا فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب
جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له هو علة
غائية للفعل في الذهن اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول
له في الخارج نحو ضربته تاديبا وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود
ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج فانه
عنده مصدر اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج
فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا مصدر من غير لفظ الفعل فكانه
قال ضربته ضربا كما ادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية
وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب
المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة كان مجرورا فلم
يمكن نصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما

يجوز حذفها اذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل مقارناً له اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلل اي يكون المفعول له فعلاً لفاعل فعل علل بذلك المفعول به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلاً للمتكلم كذلك التاديب فعلاً للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً فان الخوف مفعول له مع انه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارناً للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارناً للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلاً لو لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل سواء لم يكن فعلاً نحو جئتك للسمن او كان فعلاً لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارناً للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام لك امس او لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارناً للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك اياي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما اي من المصدر والمفعول له متصفاً بهذين الشرطين فعلاً للفاعل ومقارناً في الوجود فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام وعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام وعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان تعلم ان اثبات اللام

مع المنكر اي تنكير مفعول له ضعيف وقيل غير جائز لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه لا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلاً له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا المفعول معه الى اخره قوله مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو واخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور بقولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا كان ذكر معه تكراراً وقوله لفظاً او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظاً اي فعلاً وجاز العطف فالوجهان لما اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو اما ان يكون فعلاً لفظاً او فعلاً تقديراً والمراد بالفعل لفظاً الفعل واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديراً غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظاً فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون النصب مفعولاً معه نحو جئت انا وزيد وزيداً بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل نحو ضربت زيداً وعمراً فانه جاز العطف مع انه لم يجز الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز العطف

وعلم منه وههنا بحث العطف لان سؤال الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب
ذلك فان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع
انه واجب وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين
وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان التردد في عامل
المفعول معه بعد الواو للمصاحبة فلا شك انه يجوز فيه الوجهان والنظر الثاني يصلح
ان يكون جوابا عن السؤال الاول اذ لا نسلم ارادة المصاحبة في قولهم ضربت زيدا
وعمروا الا انه لمطلق الجمع فان قيل انما حد المفعول المطلق معه لينتسب اذا علم فكيف جاز فيه
غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق مع المفعول به والمفعول فيه [illegible] لكن
ههنا لانه انما حد كل واحد منهما بعد ان علم ان قسما منه يرتفع وهو الذي يقام مقام
الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا
بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكره من تردده في الكتاب
ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا
الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما
لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما تحقق
في بابه وان كان العامل فعلا بتقدير افلا يخ من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة
نحو ما لك وزيدا او ما شانك وزيدا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور
الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل الذي
لا يتقدم بها تصنع وعمروا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور

ومع الاستفهام والاسم **قوله** الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اي
الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت
زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن
فخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب و
رايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا
به ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به
ولا [illegible] المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل الحد بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيد
زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه
مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة
لا يكون اسما **قوله** لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
وهذا زيد قائما اي الفاعل الذي يكون الحال عنه فاعل لفظا او فاعل معنى و
كذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول
لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وهو مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار
قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه
فاعل حصل وحاصل الذي هو الظرف محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى هذا
زيد قائما فان قائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما

ومنه قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على
بعلي او اشير الى بعلي شيخا وللقايل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للحكم
لان زيدا في البين بل ذي الحال فيه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل
في زيد هو المبتدا او في الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى
التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال
في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه
عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم ما يؤول
اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما
واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسما الافعال نحو زيد ضارب
عمروا قايما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحروف التنبيه واسما الاشارة والظرف
والتمني والترجي وغير ذلك نحو زيد في الدار قايما وهذا زيد قايما قوله وشرطها ان يكون نكرة
اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة غالبا اي والصفة
اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال
غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي علم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على
الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده
ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك
في قولهم ارسلها العراك مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال
لما دل الدليل على عدم الجواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى التاويل والعراك مصدر

حال محذوف تقديره وارسل الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل الجواز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه
مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله وان كان
صاحبها نكرة وجب تقديمها اي الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة مثل
قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فتقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب
قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
فلا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي
نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره
واكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف
على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف ما لم يتسع به في غيرها وانما احتاج
الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف وكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه
جواز تقديم الحال على العامل الفعل فيقال فيه انه ... وما المصدر ... اما مشابهة
فبان كان مصدرا واسم الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف والصفة المشبهة بالفعل
لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل اذا
اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فضلا كان او غيره مراعاة
لباب الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور على الاصح اي ولا يتقدم
الحال على صاحب الحال المجرور على مذهب الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع
لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور ولا يتقدم على الجار

فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين يجوزون تقدم الحال على
ذي الحال المجرور نحو قول اذا المرأ اعيته السيادة ناشئا فطلبها كهلا عليه شديد
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا اي كل ما دل عليه
على هيئة موصوفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما
ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق
وفي بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه
لا انحصار العامل في هذا واسم التفضيل وامتناع تقدم معمول التفضيل على الصفة
في العمل قال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله
ويكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال
بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشي بالمفرد يجوز فكذلك يجوز وانما قال جملة خبرية اي
محتمل للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملا للصدق والكذب ولا بد ان يكون
في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو او
الضمير او بالواو والضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو
والضمير او باحدهما اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاني زيد وغلامه راكب
فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جيتك والشمس طالعة

او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود
الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي التي ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم
الفاعل نحو جاني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة هي حال مع الضمير وحده وهو
مستتر في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي
فبالواو والضمير نحو جاني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاني زيد و
ما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاني زيد
ما يركب وجاني زيد قد ركب وجاني زيد ما ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت
من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي
حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد
لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو
كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الماضي
استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه
يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر
راشدا مهديا اي يجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاسماء
ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
والحال المؤكدة هي التي لا تنتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمتنقلة

بخلاف ذلك فيقال الا ان زيدا ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف مادام موجودا
غالبا وانما يجب حذف عاملها لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى به
عن التصريح بالعامل الذي يعلم سواء قلنا احقه او اثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل
فيندفع ليكون حالا عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية اي وشرط وجوب حذف عامل الحال ان يكون تاكيدا او مقررة وثابتة لمضمون جملة اسمية
لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكثرة تجرد
حذفه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم
ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مجهولة
فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا كالمفعول
نحو ضربت زيدا وقوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو
رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر
في العين لان العين في الاصل لم توضع بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة
الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال
كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن
الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في هيئة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل
لتلك الذات ولا يرد على العكس صفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لعدم
كونها معرفة ويجب كون التمييز نكرة قوله والاول عن مفرد مقدار غالبا اي فالاول
التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا
ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وسوقهما هنا

مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو
عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد
اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطلان زيتا ومنوان سمنا واما
محتمل لها نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع اي فيفرد التمييز حال السعة والجمع اذا كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه
على القليل والكثير نحو التراب والماء والخل وغير ذلك يقال عندي رطل زيتا ورطلان زيتا و
ارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى السعة والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا
ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالة عليها فيقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز
جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية
اي ان كان الاسم المفرد الذي هو مميز يتم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك
التمييز وجاز ترك اضافته اليه يقال رطل زيت ورطلان زيتا وقفيز بر وقفيزان برا بالاضافة
وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين وبنون التثنية بل يتم بشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك
الشيء اما شبيه بنون الجمع نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان النون
من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز ايضا لان
مع النون شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون وكذلك لا يستقيم ما هو شبيهها اذ لم
يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته
الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري والصواب ان يقال في تعليله ان اضافة
الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الا ورد وغاية التوهم اضافته الى

الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة
مثلها الى زيد لانه مضاف مرة وامتنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد
اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير
مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة تجوز
الاضافة ههنا وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او في مشابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا و
علما اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لجواز ان يسند الى زيد
ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي بسببه الطيب اليه فيقدر كذلك
الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها عطف على جملة اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل
ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
مع فاعلها قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة
نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او متعلقه والثاني
اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق
الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه الى اخره اي ان كان التمييز
اسما صالحا لان يجعل الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد ونحو طاب زيد
ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك

تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا
فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف
في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم
من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه
كقولنا طاب زيد نفسا ولان اللفظ غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى اللفظ
اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعلها لما انتصب عنه مع امتناع جعلها لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق التمييز في الصورتين
اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه اي ان قصد مفردا افرد التمييز وان قصد مثنى
ثني التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين فنقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب
زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك نقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه
طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما
وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واما واجدادا قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التمييز
في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق نحو طاب العلم والابوة فانك اذا
اردت العلم من حيث هو العلم فكذلك اذا اردت الابوة من حيث هو ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان
يقصد الانواع المختلفة فيثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين ان
كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب العلوم
الكثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق
فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز
في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع

فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في
الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالة
فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من الوحدة والجمع في الجنس الا لم يقصد الانواع
المختلفة فان قيل لا يمكن قصد الوحدة والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم
المحذور قلنا لا نسلم لتكثر احاد نوع واحد من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان وثلاثة
من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل ما لم يطابق
التمييز لما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا
لان افراد الجنس للنوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهية فجاز اطلاق الجنس مفردا على نوع واحد
اذا قصدت لاختلافها بالحقايق (متن) واذا كان صفة اي وان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب
عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى وصح لله دره فارسا وطاب زيد ابا ان فارسين ودرهم فوارس
واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور ولكن التمييز اولى من الحال
لان المراد مدحه مطلق سواء كان حال كونه فارسا او غيره وما يفهم منه اذا كان تمييزا دون
ان يكون حالا منه والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس
يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل
اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل (متن) ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز
على العامل مطلق سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له
قوة يعمل فيما قبله وان كان فعلا فلانه التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل
لا يتقدم ما هو في معناه عليه وانما قلنا انه في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس

زيد وعرق فاتصبب عرقا زيدا لانه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا واصل تصبب زيد عرقا
للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة
واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل على اطراد الباب (متن) والاصح ان لا يتقدم
على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل
اذا كان الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية بكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب (متن) المستثنى متصل
ومنقطع فالمستثنى المتصل على ضربين متصل والاخر منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج
بالا واحدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيدا اخرج عن
متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا اخرج عن القوم
وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس جمع لفظا بل مفرد لفظا وقد
نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج
عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون
معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني
زيد ليس الا واخواتها بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم
العلماء فان الجهال مخرجة عنه والمخرج بالبدل نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة ليعلم ما يدخل في الحد المخرج
بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا او ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وسوى وسواء (متن) المنقطع المذكور بعد الا غير مخرج نحو جاءني القوم الا حمارا في الحال

هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه (قوله) وهو منصوب الى آخره اي و
المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان المستثنى في اي صورة واجب النصب وفي اي موضع
جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع
احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا
نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة
لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فان الله بعد الا التي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب
لانه لو كان غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد فان زيد يجوز رفعه على البدل من القوم
ونصبه على الاستثناء وانما وجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول
فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم
الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد فاما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام
موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد فزيد يجوز رفعه
على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان
يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب
فآل احمد مستثنى متقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى متقدم على المستثنى منه
وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان متقدما على المستثنى منه لانه لم يصح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى
منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو

[illegible]

ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب النصب لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما
امتناع البدل الاول فظاهر وامتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون
بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الشارح في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا
اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله الا
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع يجد
بعد الاسم رفعه بالبدل وجوابه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس ويعم الانس
والجان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل من الانيس بدل البعض من الكل والرابع
من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو جاءني القوم
عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما
قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب
نصب المستثنى اي يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا لان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه نحو
جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا
فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون نحوا
لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما وجب
النصب نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا
(قوله) ويجوز النصب فيه مختار البدل الخ اي ويجوز نصب المستثنى مع اختيار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد
الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا برفعه
ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف
فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في

وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا اه

كلام موجب لم يجز البدل لكام في مواضع وجوب النصب وانما قال او ذكر المستثنى منه لانه لو لم
يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل يكون اعرابه على حسب العوامل كما يجي ومثال
ما يجوز النصب ويختار البدل قوله ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو
فعلوه او نصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الخ اي ويعرب المستثنى على حسب
مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام
غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل
يرفع بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به
ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل الجر يجر نحو ما مررت الا بزيد
وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا نحو ما ضربته الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء
ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير موجب اي عدم ذكر المستثنى
منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فاذ حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز
ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال
ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على
النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جايز لما مر قوله واذا تعذر البدل
على اللفظ فعلى الموضع الخ اي اذا تعذر المستثنى من لفظ المستثنى منه من حيث جاز الابدال
تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا
بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره ما جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وهو غير جايز عند سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محله

رفع بانه فاعل ما جاءني وهو من زايدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز
ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا
شي لا يجوز ابداله من لفظ الشي الاول لانه لو ابدل من لفظ لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان
ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي
لانهما انما تعملان لاجل مشابهتهما بليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة بليس واذا بطل المشابهة
بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال ان يقال ليس زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد
شيئا فانه جايز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي
الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عايد الى ليس فالضمير في قوله لاجله يعود الى الامر
او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي
وعمل ليس لاجل الفعلية فحسب لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي
وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ
اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وحاشا نحو جاءني القوم غير
زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور لان حاشا حرف جر عند الاكثرين وفعل
عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله مضمر كما ذكرنا في
خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب
لم يجز الا النصب فكذلك ههنا لم يجز الا النصب نحو جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا نحو ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه
اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا نحو ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا

اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل كما ذلك ههنا نحو ما جاءني
القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا اعرب
الا الاعراب الذي يقتضيه العامل نحو ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير
ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير الصفة حملا على الا اي فرعا اعلم ان اصل غير ان يكون
صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء كما ذكرنا واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل
على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء وانما قال
تابعة لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم
فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت
تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لان اللام للاستغراق والعموم
وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان
على عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع
على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد وانما قلنا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا
منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور
كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة
وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من
الآية لانه يصير معناه لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض

بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا
جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء كالصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور
وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد ويمكن ان
يجاب عن الاول بانه يمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور فانها محصورة في ثلثة نظرا الى انها
اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور
بسبب الصفة ولهذا البحث نا ولزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث
بان لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز
الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة
يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها
على غير في الصفة بما اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقد وضحه في غيره واعلم انه لو قال اذا
كانت تابعة لشيء لم يتناول لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات قوله وضعف في غيره
اي وصف بكل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل
اخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الاصح اعلم ان مذهب
سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك
قلت جاءني القوم مكان زيد وقال البعض لم يصح فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز قوم اجراءها
مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وكقوله تجانف عن اهل
اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها
اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها وقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان
واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدا وخبر ان واخواتها

وخبرها ولا مشارك كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدأ اي وحكم
خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتدأ في جوازه وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم نحو كان زيد
قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله وتقدم معرفة اي وحكم خبر
كان كحكم خبر المبتدأ الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب نحو كان اخاك زيد بخلاف خبر
المبتدأ فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ واعلم انه لو قال وتقدم
معرفة ونحوها ومن لكان اولى ليتناول نحو كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر
ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر
المعرفة بحيث ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كان الحبلى سكرى
لحصول الالتباس قوله وقد يحذف اي عامله وقد يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان في قولهم في مثل
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثل هذه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني
رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان
خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف
لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة المحذوف وبيانه
ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي رفع الاول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور
وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدأ فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول قوي وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والآخران المتوسطان لمخالفتهما ١٦٣

الاول

الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي ويجب حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف
الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا
ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان
ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها هو
المسند اليه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل
للمبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان واحدى اخواتها خرج عنه المبتدأ
واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه
بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدأ وقد مضى استيفاء البحث في باب الحروف بوجه تام قوله المنصوب بلا التي
لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني
لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار من الجنس فاذن لا يجوز ان
يكون فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال فيجوز كون واحد اخر او اثنين او ثلثة او اكثر منها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو
المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ ولاسمي كان وان ولاسمي ما ولا المشبهتين
بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به من شرائط نصب
اسم لا اي يلي المسند اليه لا فعلا على ان الضمير العائد الى المسند اليه وما في يليها عائد الى لا ونكرة منصوب بانه
حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصب
كما يجيء وانما اشترط في نصبه ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما اشترط ان يكون

مضاف فلانه لو كان نكرة مفردة يكون معها كالجزء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال
المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك وشابه المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما
بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم
الذي تدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشابه له بني على ما ينصب به اي وان كان نصبه بالفتح بني على
الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني
على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير احسن وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار
مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار
ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف من فصار لا رجل في
الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الفتح لكونه اخف الحركات فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني
على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة او لا اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع و
التكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها للنكرات
فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب
التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذا ان كان مفصولا بينها وبين الاسم شيء وجب الرفع و
التكرير نحو لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عملها للفصل لضعف عملها واما التكرير فلانه
مبني على جواب سوال سائل فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا
ابا حسن لها متاول اي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة فمن غير الرفع والتكرير
وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف
كما هي في الاضافة وهو يمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون

الحال تقول كيف زيد وهي لتضمنه معنى الاستفهام وهو من ظروف الزمان فتنزع له لانه
سوال عن حال المسؤول عنه في الحال قوله ومنذ ومذ بمعنى اول المدة اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ ولهما معنيان احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان
يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رايته منذ يوم الجمعة والثاني بمعنى
جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد ليسان جميع المدة التي هي المقصودة وهو الزمان الذي يصلح
ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان [illegible] وانما بنيا لكونهما اسمين مشاكلين بهما حرفين
في اللفظ قوله وقد يقع المصدر بعدهما اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته منذ سفره او الفعل
نحو ما رايته منذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته منذ ان سافر او ان المشددة المفتوحة نحو
منذ انه سافر قوله فيقدر زمان مضاف لازم كما ذكره اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء
المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكونهما مبنيا على الزمان المذكورة في ما رايته
منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به فح يكونان بمعنى اول المدة
قوله وهو مبتدا اي مذ ومنذ مبتدا في مواضع اسميتها وما بعدهما خبرهما وهما
معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة
وهو ضعيف لان المعنى ليس عن الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا او لا مانع عنه ولانه يمتنع
وقوع مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه
واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها
نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى ليس على ذلك قوله ومنها لدى ولدن اي من الظروف
المبنية لدى ولدن وفيهما لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام

التقدم

والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وبضم الدال وانما بنى لان لغاتها لدى الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكنها شذت وتفرع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى في يوم صدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل عنده صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او غايبا **قوله** وقط للماضي المنفي اي هو من الظروف المبنية قط بتشديد الطا لازمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعل عوض ولا افعل ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصاصهما بالبناء من ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في ولتضمنهما لام التعريف **قوله** والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي قد يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه والمراد بالجملة سوالفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية نحو يوم زيد قائم وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة الاسمية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء منها وعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب والبناء ولاجل اكتساب المضاف الى المبني البناء منه **قوله** وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيف الى ما نحو قيامي مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان يقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز كونهما اعرابهما اسمين لحجة مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما شابهين

الظروف من حيث احتياجها الى المضاف اليه **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف باللام والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى فقدم المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى اي لا لفظا لان معنى لا لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واما المعرف باللام التعريف فاللام اما للتعريف الجنس نحو الرجل خير من المراة والانسان والدينار والدرهم واما للتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المذكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان سوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقدم **قوله** والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت مثلا لم يوضع لمخاطب معين وللمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه فلا يقال يختار انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب فخرج عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكون موضوعا لشيء معين فالا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من

الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا للمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وسوان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان او عمرا او غيرهما وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشي معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه مشتا وغير انه يجوز استعماله في شخص او غير الذي استعمله اولا لكونه مفهومه كليا او نقول ان المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى لهذا العلم ما استعمل لشي بعينه غير جايز استعماله في شي اخر فح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير جايز ~~استعماله~~ على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شي بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشي الذي هو المعين لا يكون غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة الغير في المضمر الغايب ثم الاعلام ثم مبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهود من مذهب سيبويه وفيها اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط قوله والكلي ما وضع لشي لا بعينه فهو ما وضع لشي شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من افراد الحقيقة معينا وللكل على سبيل البدل قوله اسما العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا اي اسما الاعداد اسما وضعت لتدل على كمية احاد الاشيا غير ~~موضع لكمية احاد جميع الاشيا~~ اي المعدودات فالواحد والاثنان ليسا عددا لوقوعهما جوابا عن قول القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل

الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشيا لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشيا لانه لا يمكن تقدير جميع الاشيا بالذراع وفيه نظر لانه غير لا يمكن تقدير جميع الاشيا بجميع الاعداد والحق ان يقال ان المراد ما وضع لكمية احاد الاشيا بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة لانه عرض من واحد واصول الاعداد اثني عشر كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية الى حد يتعذر والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والالوف ومايات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل التلفيظ قوله احد اثنان واحدة واثنتان او ثنتان الى اخره ذكر صيغ الاعداد اي يقول واحد اثنان للمذكر واحدة واثنتان وثنتان للمؤنث وهو جار على القياس ويقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال ثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على العكس المشهود وانما لم يجر عليه لان المعدود والمذكر جمع وهنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التا كعدده واذا الحق المذكر لم يلحق المؤنث فرقا بينهما فلم يعمل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى التانيث اولا واما قوله من جا بالحسنة فله عشر امثالها فلان المثال من الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب اجرى على الاصل لان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشخاص دواب فح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على اللفظ واجريا الدابة مجرى غرفة والنجم ر ثلث حمامات عرس واربعة بنات اوى لان الواحد ابن اوى وابن عرس وقال المحققون من العلماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل

ثلثة طلحات ان اريد الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النسا فرقا بينهما **قوله**
احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا
واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امراة اما الجزء الاول فقد جا على الترتيب
كمجيه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما ما هو
الجزء الثاني في المونث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لعلة على اخواته
لعلة تذكر ما في اخواتها **قوله** ثلثة عشر الى اي تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة
الى تسع عشرة للمونث بسكون السين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء
في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيه حال الافراد في تذكير المونث وتانيث المذكر
والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما
هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمونث وكسر الشين من عشرة او اسكانها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع
تركيبهما مع ما في اخرها فتحة **قوله** عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها
اي ثلاثون واربعون الى تسعين في المذكر والمونث نحو عشرون رجلا وعشرون امراة والى تسعين رجلا
وامراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى
تسعين على ما دون عشرة وهي من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه
عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهي احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون
للمونث وقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ احاد امن واحد الى عشرة على ما عرفت من
تمييز وتعطف عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم يركب الاحاد في العشرين واخواتها

مع العشرة

كما ركب

كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة والتركيب موجب
البناء فلا يجمع بينهما متعذر **قوله** مائة والف ومائتان الفان فيهما اي تقول في المذكر و
المونث مائة ومائتان والف والفان والالاف من غير تغير نحو مائة رجل ومائة امراة والف
رجل والف امراة **قوله** ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة و
خمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم
تستعمل ما دون المائة وتعطف على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل
ما دون المائة على ما عرفت ودون المايات على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون
المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون
امراة لم يجر بهذا القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما
قوله وفتحت في ثماني عشر فتح الياء اشارة الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من
احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني
عشر مبني مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من اخواته من المنقوصات لجواز فتح يائه
قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون للدلالة
الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ **قوله** ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض
لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميز اعني المعدودات فقال مميز الثلاثة
الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلاثة نفر ويجوز ثلثة
اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلا عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق
العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما ابتدأ بمميز الثلاثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلاثة

على ما يصرح به قوله الا في ثلثماية الى تسعماية استثناء من ان الثلاثة الى العشرة مجموع لفظا و
معنى وانما استثنى هذا لعدم اضافة الثلاثة الى ما لفظه الجمع في ثلثماية الى تسعماية لا لفظا
ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين فلا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان
تضاف الى مئين او مئات او الى ميات ان اريد غير المذكر العاقل وانما اضيفها
الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل اسم حذف
تنوينه بغير اللام والاضافة فهو في حد التنوين وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز مائة والف
وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع
الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم
استعمال جمع المائة فلا يقال ثلاث مايات الى تسعة مايات بخلاف السنة فانه يقال ماة لحل
قوله فاذا كان معدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص
المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة اللفظ وثلث اشخص مراعاة المعنى
وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة
المعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلق على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان
مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد واثنان
اي لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما
فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم

جوزتم

يجز الاكتفاء بالجمع الذي سوى المعدود لعدم دلالته على المعين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين
المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان للتاكيد
قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير
اي وتقول للواحد من الشيء الواحد الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد مثل ما اشتق
اي صيره من ذلك العدد عدد من الفاعل
ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة فانما ابتدأ بالثاني لانه
وهو العشرة
لا عدد اقل من الواحد حتى لا يجعل الواحد اكثر كما يقال من يجوز ثلاثة الاسود رابعهم اي الاسود
مصير الثلاثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة
بمعنى انه يصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد
بهذا المعنى نحو ثلثة الاثنين وربعة الثلاثة وعشرة التسعة قوله وباعتبار عطف على قوله
وباعتبار تصييره اي تقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد من
المتعدد متصف بانه ثان وثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث
الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة عاشرة وانما قال الاول ولم
يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة وغير لفظ الواحد لكون كما عرف
لفظ الاسم الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه جزءا واحدا
نصب
من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز ثالث اربعة لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قوله
والحادي عشر والحادية عشرة اي جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير
الجزئين لانه اسم مذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث
ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث باعتبارين

اثنان م

المراد من الواحد اي الى عشر وسر رابع

عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد م

اي ما من شيء يناجي به الرجل صاحبه الا هو رابعهم بالعلم

الى الاول م

قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اسس اي اضيف الى ما هو اقل من العدد
الذي هو اشتق منه بواحد ليمكن ان يصيره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين
ثلاثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلاثة اي اضيف
الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر
نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من العشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية **قوله**
وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة
عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم الفاعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة **قوله** وان شئت حادي احد عشر الى تاسع
تسعة عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول
استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب
البناء وهو التركيب ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما **قوله** المذكر والمؤنث المؤنث
ما فيه علامة التانيث اي انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة و
حبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في نحو ارض لقولهم في التصغير اريضة والمذكر بخلاف المؤنث
اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **قوله** وعلامة التانيث التاء
والالف المقصورة او الممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهي
والهاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلتهما وانما احتاج الى عد علامة
التانيث لانها مطلوبة معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث التي تلحقها وابنيتها
الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى كذفرى والثلاثة

الثلاثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف اخرين وابنية الممدودة صحراء وتفساء وكبرياء
وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك **قوله** حقيقي ولفظي اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي
والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل واللفظي
اللفظي بخلاف مؤنث الحقيقي اي المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان
فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الاثار فهو مؤنث
ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقولهم تلتقطه بعض
السيارة ونحو اعجبني شعر سند او فعله نحو اعجبني مشي سند او صفته نحو اعجبني
حسن سند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام سند لان الغلام ليس جزءا منها ولا
فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به التانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة كقوله
هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله والشمس وضحاها ولحوق علامة التانيث فعل التفعلة تقع والتعب الساق بالساق ووجود
علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب
ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي ههنا سواء كان وجد فيه علامة
التانيث لفظا او لم يوجد ولم يقابل المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابل
المؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن **قوله** واذا اسند اليه الفعل فبالتاء
اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء كقولهم
الشمس طلعت ولا يجوز الشمس طلع اللهم اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي
جاز التذكير اذا لم يلتبس كما يجوز امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقوله
لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله اذا اسند الى
المؤنث الذي ذكرناه **قوله** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في

تانيث الفعل المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس
والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول نحو جاء موعظة علم ان
الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جائت غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم غيره
وانه يبقى اخر منتظرا غيره لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم
من قوله يجب ان يقال طلحة جائت ويجوز ان يقال جائني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظيا
وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم المونث
الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكيره الفعل وتانيثه تقول قام الرجال
وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين
ان يكون جمع المونث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال
والزينبات والتانيث لكون الجمع في المعنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من
باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب
الجمع مجرى واحد ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار
التانيث بحسب المعنى ولان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد بغير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
لسلامة المفردة الموجودة فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي تقول اذا كان
الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير مونث نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر عاقل وانما قيد الجمع وفعلوا م
العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون
فعلت قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى جمع مونث
ضميره

عاقلا وفعلوا

عاقلا كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى
ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما المثنى
الحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها اي المثنى اسم الحق اخره الف او ياء مفتوح ما
قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة
الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار
معنييه المختلفين فلا يقال قران ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران وحيضان
والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله التثليه في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين
والعمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق عمر على
ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان يكون الشيء كيف
مثل غيره في اللفظ فقد يكون استعارة وكل اللفظ له عند التصحيح وقد يكون للاكثر
قوله والمقصور ان كان الفه عن واو قلبت واوا اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو
ظبي ودلو وللفعل اليا نحو القاضي الحق اخره الف وياء ونون من غير تغير تقول جائني
الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والقاضيين والظبيين وهكذا
تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص ويقال قاضيان وعميان في قاض وعم
لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور و
الاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع
اجتماع الالفين وكون اصل هذا الالف الواو نحو عصوين في عصا وان لم يكن
كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكونه اخف من الواو ولكن
الياء

اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة
اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو فيقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة ولكون اليا
اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن يا فتقول اعشيان في اعشى والثالث ان لا تكون
الفه بدلا عن شيء يا ولا واو نحو حبارى فتقول حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه
بدلا عن يا كقولنا فتيان في فتى والثاني ان تكون غير بدل عن حرف كقولنا مستيان في مستى
يسمى به قوله والممدود ان كان همزته اصلية ثبتت اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما
للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية تقول
في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين
الاصلية تقول في حمراء حمراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها الواو اكثر في الثقل
وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وسوطها والابقاء
على حالها لشبهها الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان
وكساءان ورداءان واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشتمل ما فيه
همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوفة
نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف نون الاضافة اي
ويحذف نون المثنى للاضافة الى اسم ليلا يؤذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث
في خصيان واليان اي ويحذف تاء التانيث من خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين
مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا
كان المثنى هنا بمنزلة المفرد فكما لا تقع في وسط المفرد تاء التانيث لا تقع في وسطه قوله
المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع

نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفردة عن اسم الجنس كالعدم دلالتها على احاد بحروف
مفردة بل لعدم حروف مفرد لها وبقوله بتغير ما نبه على ان التغير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان
فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع ومعناه ناقة هجان فلفظه حالة الافراد وزنه وزن كتاب
لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه
جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد تقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال
فانه دال على احاد تقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وهي انما الحروف مفردة ولم
تقل بمفردة لان صيغة المفرد لا يبقى حالة الجمع في الاكثر الا من فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرد
بل تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفردة بل بحروف مفردة ولقائل ان يقول ان قوله
مقصودة زايدة فلو قال ما دل على معنى احاد بحروف مفردة لكفى اللهم الا ان وجدت الدلالة
من غير المقصود والارادة اعلم ان الاولى ان تتعلق بحروف مفردة بدلا لا بمقصودة
قوله ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لازم للحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور
ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر
ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان
تقال عندي حنطة ارطال تمرا ولان الركب ليس بجمع لراكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع
كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب
فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب
جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه متغير تقديرا
لان الفلك للمفرد على وزن قفل والجمع على وزن بدن قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع اما
صحيح واما مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح

وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بناء تقديرا قوله والصحيح للمذكر
وللمونث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدون جمع زيد واما جمع المونث نحو زينبات جمع
زينب قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر اسم لحق باخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما
قلنا من جنسه ليعلم منه انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها واقفا
وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم نقل ههنا من جنسه المستفاد
عنه بذكره في المثنى وقد عرفت في المثنى فايدة هذا القيد فلا نعيده ثم فالاسم ان كان
صحيحا او ملحقا به يلحق باخره هذه الحروف من دون تغيير قوله فان كان اخره ياء ما قبلها كسرة
حذفت مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع على هذا الجمع ياء قبلها
كسرة نحو قاض حذفت الياء اي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للتخفيف وحذف الياء
لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر قوله وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي
يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى
جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغيره قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط
صحة هذا الجمع منه امور ثلاثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي للاشرف الاشرف فان
فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرطه صحة هذا الجمع منه امور واحدها ان يكون مذكرا عاقلا
اي العالم

كما هو والثاني ان لا يكون افعل الذي مونثه فعلى نحو احمر وحمراء فرقا بين افعل هذا وبين
افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو افضلين ولا يشكل باجمع جمعا
لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء
وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مونثه فعلى نحو سكران
وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مونثه فعلى والاول لا يجمع هذا الجمع
والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى فهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمونث نحو جريح بمعنى
مجروح وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات
في المونث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر
والمونث فيلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى
فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمونث فيهما لعدم المانع
لدخول تاء التانيث عليهما للمونث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذا
الحال في مفعال ومفعيل وهي كمدرار وفيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة
وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوي فيه المونث والمذكر واشار
اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المونث وهو عطف على قوله فعلان فعلى اي وان لا يكون مذكر مستويا
في اللفظ مع المونث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مونثا
واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل حتى انه ذكره ههنا لدفع
وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله ويحذف نونه بالاضافة اي
والمعلوم

ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المونث قوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
جواب عن سوال مقدر وسوال ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة
وما شابهها جمعت بهذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون
والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة
شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قد تكلم قوم في توجيهها وجعلوا ان
الواو والياء والنون فيها للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض لو عن الاعمال
والادغام كما في سنة واوزة وهو في غاية السماجة قوله والمونث بالحاق الف وتاء اي جمع المونث
الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم الحق باخره الف وتا نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال
بحذف التاء لان تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة لها اي الاسم
المونث الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر
او لا يكون فان كان فشرطه ان مذكره جمع بالواو والنون ليلا يلزم مزية الفرع على الاصل فلهم يجمع
جمع مثل حمراء وسكرى وصبور وقتيل بمعنى مفعول وحطبي فاعل ومفعال ومفعيل بهذا الجمع لامتناع
جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حايض
وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث
واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات وان كان اسما غير صفة
يجمع بالالف والتاء مطلقا اي غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات
وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات و

١/ دقات

قوله مرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده
تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس وتقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان
الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة افعل افعال
وافعلة وفعلة بهذا اقسمة الجمع باعتبار افراده جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة
فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما
للاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء في موضع اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة
كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما
عدا جمع القلة التي ذكرنا جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف
المصدر ههنا مع تقدم المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل
من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر
فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا فعل
له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل فذكر المصدر بيانا له قوله وهو
من الثلاثي سماع اي المصدر من الثلاثي سماعي اي يرتقي الى ثنين وثلثين بابا وفي غير الثلاثي
وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو
كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل
افتعال ومن انفعل انفعال ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعل وتفعال ومن فاعل مفاعلة
وفعال واما اهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال ومن افعال
افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله

المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل

سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان
مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل مع كل واحد منها التقدير
وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فالحكم غير ما ذكره
ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اي لا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا
ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز الصلة عليها كذلك لا يتقدم
ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع
قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في
المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع
الفاعل قوله ولا يلزم ذكره اي الفاعل اي لا يلزم المعقول ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيد ولا يلزم
اضماره فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
اي يجوز اضافة المصدر العامل الى الفاعل كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس قوله وقليلا
الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار مربع
ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل
اكثر ولهذا قال وقد يضاف بعد المفيد للتعليل يعلم من قوله فيجوز اضافته الى الفاعل
ان عمله منونا اولى وعليه انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل قوله واعماله
باللام قليل واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل وعليه تعذر تقديره بان مع الفعل
لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان كان مطلقا اي فان كان
المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان

مؤكدا

مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا ولم يكن كقولك ضربا زيدا الذي وقع في الشرط وان كان بدلا من الفعل وذلك
بان كان الزم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جازان ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون
المصدر عاملا من حيث انه نايب عن الفعل ويمكن ان يقال الى معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو للمصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر به
من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله واسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام الفعل به فخرج قوله
بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم ما اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل
احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم
المفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به
خرج عنه اسما الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله
بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل
ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وكسر
ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل اخره مكسورا او لم يكن
نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والقح فهو ملقح واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو
يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله
لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث اللفظ والمعنى والدلالة على المصدر كالفعل
واحتمال احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الوزن
ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن انما يعمل اي عمل فعله
بشرط كونه للحال او للاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عليه هو فعل المضارع

ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث فان ضاربا
مثل يضرب لا مثل ضرب ويشترط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدأ او على ذي الحال
او على الموصوف ويشترط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يجب ان يعتمد على العامل
اما في الصورة الثلاثة الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد له من
محكوم به عليه وان لم يذكر برأسه واما في الصورتين الاخريين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى
اعلم انه لو قال ويشترط علامة وصفه صيغة وعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير
عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى ومثله
عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه واقائم زيد
وما قائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال
تحقيقا او حكاية حتى يتشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة اي ان كان
اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء
شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان نوع الاضافة ليست في تقدير الانفصال
والذي يصحح جواز مررت بزيد ضاربك امس حالا فالكسائي اي وجبت اضافته خلافا
للكسائي فانه قال لم تجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى
الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس

ويقال المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس فانت تعرف الجواب عنهما عقيبه
قوله فان كان معمولا اي فان كان للاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول غير الذي
اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم
عمرو اياه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات قوله فان دخلت اللام اي
فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في العمل
لانه فعل في الحقيقة وعدل به عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة
اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط
المذكورة وانما اعمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية
تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او زيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس
والامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قوله
والمثنى والمجموع مثله اي واسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان
ضاربان عمرا الآن والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس تقول فيهما الضاربان
عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى
والمجموع لانهما قد يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات وضراب وضرب فعلى ان
لم يكونا على وزن الفعل طرد الباب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع العمل اي
ويجوز حذف النون مثنى اسم الفاعل ومجموعه السالم المعرفتين باللام التعريف مع العمل اي مع نصب
ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظو عورة

نظف من النطف الملفوظ بالعب

العشرة لا يكون من وجه ايهم وانما لم يتعرض لحذف النون عن الاضافة لانه معلوم في باب المثنى
والمجموع ويعلم ايضا انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف ايضا لانه ليس بمصطلح
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن
وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم
المفعول وشامل لغيره من الاشتقاقات المذكورة عند قوله اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج
عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل من ادخل او تقديرا
نحو مختار ومحمر به قوله وامره في العمل والاشتراط اي وامر اسم المفعول في العمل على فعله
واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلى
ما مر فمضروب بمعنى يضرب ومعطى بمعنى يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن
او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا كما
كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل احترازا عن غير المشتق من فعل
لازم لمن قام به ذلك الفعل على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به ذلك
الفعل على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة
وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به
يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل
من اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم
لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط يخرج عنه

اسم التفضيل

وزن مفعل غالبا
وبه يسمى لكثرة الثلاثي
ومنه غير الثلاثي المجرد
علي ح

اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة
اسم الفاعل وتختلف ايضا على حسب السماع تقول في حسن حسن وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف قوله
وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار
الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن له ولكن يشترط اعتمادها
على صاحبها او الهمزة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
باللام اي تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير لام
وعلى التقديرين معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع
واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة مسألة حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة
والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة والرفع في المرفوعات الست على
الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات
منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة قوله وتفصيلها حسن وجهه الى آخره اي تفصيل
مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع
الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه
وجره الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان اي اثنان من بين الوجوه الثماني عشرة ممتنعان احدهما
الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع
اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة مسألة واحدة
منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه

من الحسن وقال قوم انها لا تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن اي والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط المثلين
منها ثلاث اقسام لما ان احدها احسن وهي ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة
ومسائله حسن وجهه برفع وجهه حسن الوجه بالاضافة حسن الوجه بالتنوين حسن ونصب
الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه بالاضافة وثانيها حسن وهو ليس باحسن وهو
ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه فاما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج
اليه ومسائله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها قبيح
وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه
بالرفع الوجه وحسن وجهه بالرفع وجهه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا
ضمير فيها اشارة الى ضابط تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديره
ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول في ذلك متى رفعت
بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد فح يكون الصفة
كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع
بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء كان نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج
الصفة الى الفاعل قوله فهو صفة وهي ويجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة
منصوبا او مجرورا فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها
تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين وبرجال حسني الوجوه
لوجوب مطابقة الضماير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا
لم يكن في الصفة ضمير فانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها

مرفوعا

مرفوعا فاما ان يكون فيما قبلها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيهما ضمير
واحد لعلم تمكن فيهما ضمير فان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو اما ان يكون فيما (وان لم يكن ضمير)
بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيهما ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل غير المتعدي واسم
المفعول غير المتعدي الى مفعولين مثل الصفة المشبهة في جواز مسائل الست عشرة الكائنة
في الصفة المشبهة لتشبيههما بها لان جواز تلك المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي
الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى نحو زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب
ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا
متعديين لم يجز فيهما بعض المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك
المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول لضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او
مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا
قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول للمعطي واقيم مقام الفاعل او مفعول ثان
له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول
لها فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي
اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره
من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لانها ليست
لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست

بزيادة على غيره وانما قال اي المصنف ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم انه لا يكون
يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الجمال لانهما غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم
التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن البناء اي وشرط
اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا يرى انك اذا اردت بناءه من
استخرج فان لم يحذف منه شيء لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى بقيت منه خرج لم يعلم ان المراد منه
كثير الخروج او كثرة الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجحى لانه ليس بناؤه من
ثلاثي مجرد فلو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله وليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا
مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور
فلو بني منهما افعل التفضيل التبس باحدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت زيد احمر لم يعلم
ان المراد ذو حمرة او زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل
اجهل واضل سبيلا قوله فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المجرد والالوان
وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور
توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له
نحو هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عيبا فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث
للعيب قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو
بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل
لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل امس منها في المفعول لان الفاعل
اكثر من المفعول قوله وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم
هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اي

ويستعمل

ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل على احد هذه الثلاثة ليعلم
المفضل عن المفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله
ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل
من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيحذف
بغير احد من الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى قوله واذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل
اسم التفضيل مضافا فكان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادة على من اضيف
اليه ويشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركة المضاف اليه ولهذا لا يقال
الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الجرالين الكتاب بل يقال افضل من البشر والين من الكتان
ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة
التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليه
لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافته الاخوة
الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه من جملة المضاف اليه
يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد
به موصوف بزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب
هو اشعر اهل بلدته قوله فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل
على ما يضاف اليه فيجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه

نصيب
اسم شاعر

قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في كل الصور
نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم لكونه مشابها بالافعل من حيث
انه ذكر المفضل عليه المفضل في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا
القوم والزيدون افضلو القوم وهند فضلى القوم والهندان فضليا القوم والهندات فضليات
القوم لكونه مخالفا للافعل من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح و
التخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع
من المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واشتمالهما ظاهرة قوله
والذي بمعنى مفرد مذكر لا غير اي اسم الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لا غير وانه من كالجزء
منه وهو لا يمكن بعد اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية
والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم
وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى
لمسبب المفضل عليه اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى
صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال السعصير
كونه اي التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن
جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه
باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم
يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالته على التفضيل ودلالة على التفضيل
وانما قال ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في المضمر اقوى

فيحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى حسن اي اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور
اي انما يعمل لانه بمعنى حسن لان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى
قولك رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لا يكون
بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل لا يرفعوه لو رفعوا اسم التفضيل في المثال المذكور
وهو احسن لكان خبر المبتدا او الكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي
وهو الكحل وهو غير جائز فطولك تقول الحسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز ذلك ان يقول
فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان يقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد قوله فان قدمت ذكر العين قلت اي فان قدمت العين على اسم التفضيل جاز فيه
عبارات اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد
عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشد سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو
السباع على فعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعلى
كوادي السباع مفعول ثان لعلمت ولا ارى وحين جملة ظرفية حال من وادي السباع وواديا منصوب
بانه مفعول اول لعلمت ولا ارى وان جعلنا ارى بمعنى ابصر لكان كوادي السباع حالا من واديا او
متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتائية تمييز عن اقل واخوف عطف على
اقل وما في قوله الا ما وقى مصدرية بمعنى وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرى فيكون
صفة واقعة موقع الجر المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلاث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
الثلاثة يخرج الاسم وعسى ان يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران بحسب اصل

الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكور في حد الاسم قوله ومن خواصه الخ فقوله ومن خواصه اشارة الى
انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واعرف واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل والاخر الى
باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيدنا
بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نحو نا فعلت بالفعل والمراد به الضماير المرفوعة
البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في
الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الاعرابين في المثنى والواوين
في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي
فعل دال على زمان قبل زمانك انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل
لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يرد
للعلم به قوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع
الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع ذلك الضمير وجب
سكونه نحو ضربت كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بالفعل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو
لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف

نايت

نايت قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت
يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها يشبه
الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم
فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين
الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب قوله فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمونث والمونثين غيبة والياء للغائب
غيرهما حاصل تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب
ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مونثين
او احدهما مذكرا والاخر مونثا وجموعا كانا او مثنى وقد استعمل للواحد للتعظيم كقوله تع
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد و
تضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المونث ولمثناه وجمعه نحو تضربين
يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمونث الغائبة وللغائبتين
نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب غير المونث والمونثين وهو المفرد المذكر
ومثناه ومجموعه ومجموع المونث الغائبة نحو زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون
يضربون النساء يضربن قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح في سواه
سائر حركات هذه الحروف الاصل فيها بالفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي لو
كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى
انك لو قلت من اكرم وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يعلم
بالعكس لكون الرباعي اقل وفتح غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغير ذلك قوله

ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع مونث وانما لم يعرب غير المضارع
من الافعال المختصة لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم على ما مر وانما
لم يعرب هذا النوع اذا اتصل نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد
والى غيره في نحو هل تضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما
لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع المونث لان هذا النون وجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت
وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة المصنف نظر لانه يدل على ان غير المضارع
لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه
لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون المذكورة واذا كان كذلك
تجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور
وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم ولم يدخل جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم قوله
فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع المخاطب المونث بالضمة والفتحة والسكون
مثل يضرب بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها مختلفة في الاعراب ليعطى كل
صنف ما يستحق من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع
مونثا كان ومذكرا او المخاطبة المونثة اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع
الذي لا يكون في اخره الف ولا واو ولا يا قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب
المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع
وبحذفها حال النصب والجزم وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون

وانتم تضربون

وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا
ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والجمع في الاسماء وانما سقط
النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم وكذلك النون وانما
سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما تبع النصب الجر في الاسماء
تبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء اي واعراب المعتل الاخر بالواو
والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الواو والياء وبالفتحة لفظا
حال النصب تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو
لم يغز ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي اعراب المعتل
بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم
قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو هل يقوم زيد اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية
اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن اي الناصب
الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احرف المذكورة
في المتن فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو
ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة
من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين وقد وحرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم هي
المخففة من المثقلة وليست هي ان الناصبة للفعل المضارع اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت
ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست هي ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع

احتياج الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة على المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي ان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان تقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن يخرج اي مثال لن الناصبة قوله لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا تدخل الا على الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك كان واجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك وبعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي مثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل

المضارع

اكدم

اي بعد اذن

اذن مع

ای العامل

لمن قال احسن اليك وكقوله

لمن تحدثك

اذن اظنك

كاذبا او

كلامنا تحدثك

لمن تحدثك

انا اذن

المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس حرف جر والنصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله لكيلا يكون على المومنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي تنصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار ام لم يكن كالجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى تكون بمعنى كي اي للسببية وهو الغالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد تكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا للغيبوبة الشمس وانما اضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم نحو في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله واذا اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان تعذر كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد وانت تخبر عن الحال الذي انت فيه او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت ما بعدها وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله وتجب السببية اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الفائدة التي هي كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع

الرفع

هو فوقها

اسرع مع قصدت الاخبار اليوم عن ذلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع

في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان يعمل
كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة
مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفسادا والمعنى
ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يعمل اسرت
حتى تدخلها بالرفع لانه لا يكون ما بعدها خبرا استئنافا منقطعا بوقوعه لا تعلق لها بما
قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها اي التامة
اي اذا كان تامة جاز ان يعمل كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال
وهو ان يعمل كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي جاز الرفع في كان
سيري قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار
حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
لان سبب الدخول وهو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين
السائر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها
باضمار ان وانما سميت بلام كي لانها بمعنى كي وانما كان بعدها ان بعدها لكونها حرف جر واسمع
دخول حرف الجر على الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود ولام
التاكيد بعد النفي لكان اي لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم والفرق بين هذا اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم اختلال المعنى
بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما كان بعدها ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء
بشرطين اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها

الذي نصب الفعل بعده بتقدير ان

لانه انما عدل عن النصب الى الرفع ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب
لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز النصب في الموجب الا
للضرورة كقوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والمراد بان الحق ان تحقق مثال
الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي كقوله لا يقضى عليهم فيموتوا
ومثال الاستفهام هل من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز
فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام
مني وتقدير الثاني لا تكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم
وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس فاكرام مني وانما كان
تقدير ما كذا الا انه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما
اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يحمل ما قبلها ايضا في تقدير المصدر
لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فقول الشيخ فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير
ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة
وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها
مثلها كذا اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها
احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام
كالاحكام فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل
الذي قبلها في تقدير المصدر لئلا يكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا اخذ منك و اعطيك اي اضمار ان
تجتمع في كان المراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك كان
المسؤول عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي لا تنه عن خلق وتاتي

لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تنه عن خلق وتاتي مثله
فقيرا عطيما وتقدير

مثله ومثال الامر زرني فاكرمك فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر
زرني فاكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى
هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول
مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني خدمة وجفاء
منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكون
منك نهي عن خلق واتيان مثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس
ليت لي حصول المال وانفاقا مني وتقدير السادس الا يكون منك نزول واصابة الخير لك
مني قوله واو بمعنى الى ان اي بعد الفعل بعدها وباضمار ان لانه بمعنى الى وحتى والا وانما
كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل بعدها معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسماء نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح والذي
ذكره غيره ان او حرف العطف كالواو والفاء الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها للعلم
ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان المعتقد في اللزوم لاجل الاعطاء وانما قدر
في تقدير المصدر ليقدر ما قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم
او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي وحتى ان تعطي والا ان تعطيني
قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد حروف العاطفة الفعل المضارع
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل كقوله للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز اظهار
ان مع لام كي ومع الحرف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل
بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحرف العاطفة فلكونه اشبه عطف الفعل

نحو اسلمت لان لا ادخل النار

على الاسم ظاهرا قوله الا مع لا ان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة
القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزم حذفها فهذه الحروف التي ينصب بعدها ان على
على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قوله ويجزم بلم ولما ولا
اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان
احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر
ولا في النهي قوله وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي
وانى عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان
ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف
والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ ليمنعهما عن الاضافة المانعة عن الجزم
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما
ومجردا عنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله
اين تصرف بنا الغداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير
موقد واما ان لا يستعمل وهو انى كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها
تحت رجليك شاجر وغير الظرف ما ومن واي ومهما وامثلته كقوله ارى الموت كنزا
ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمني اكرمه وكقوله تعالى اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وقوله مهما تاتنا به من اية الاية والاصل في مهما على وجهين احدهما
ما ما على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما في اياما ثم ابدل من الالف الاولى هاء كراهة اللفظ
والثاني ان يكون مه اسم فعل قبل ما كان قائلا قال لي افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب

سما تفعل افعل فهم جريا مجرى كلمة واحدة فتجزم به كما تجزم بلما واغالم يقتص نوع الاسماء
معنى لو مع انها حروف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستعمال ولو ليس
كذلك بل للمضي قوله وامامع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة
المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان تكون على اي حال حال هو عليها وللمنا فاة بين
اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر
كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفيون يجوزون
الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اي يجزم الفعل
المضارع بان مقدرة وقد يجي بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا الخ لما فرغ عن تعداد
الجوازم شرع في تبيين معانيها وقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما
مثلها اي ولما مثل لم لقلب المضارع الى المعنى الماضي ونفيه قوله ويختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اشار الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فيما ذكر اي ويختص لما
بالاستغراق وهو نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل نحو
ندم زيد ولم ينفعه الندم اي وعقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار
وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار
لا زديادة معنا ما بزيادة ما ويختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي
ولما ينفعه الندم لان اصل لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل
مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازم ان وصلت وان لم
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجازم في ضرورة الشعر كقوله فاصبحت مغانيها
قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما و

كونه

كونه اسما وكونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مسندا
للمفعول لزمته مطلقا وان كان الفعل مسندا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما
في غيرهما فنادر كقوله عليه السلام قوموا فلتصل لكم قوله ولا النهي ضدها اي ولا التي للنهي ضد لام الامر وهو
الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول او الفاعل مخاطبا
كان او غايبا او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة وهي الكلم التي
من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول
منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لما يشكل بمثل ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب
لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك فجزم كل واحد
منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه
واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين والاول فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع
فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو
ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول
زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان
الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا والثاني ضعيف لان الثاني معرب والجازم
موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما

مبنيين قوله وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول
الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابط فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء
معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز
الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى
نحو ان ضربت لم اضرب ولم تقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول
الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق ثم اشار الى الثاني بقوله وان كان الثاني
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول
الفاء حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف
نحو ان قمت يقوم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء
كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل النفي للاستقبال فلم يكن لحرف الشرط
تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي
فكان لحرف الشرط فيه تاثير بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء
عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد المنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي
بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير

أو

حرف الشرط فيه سواء كانت جملة اسمية كقوله تعالى فان تبت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى قل ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى
الكفار او استفهاما ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان
ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك قوله ويجيء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء اي ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب
كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة
لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا وقعت
الا لسببية اي ويجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني
بيتك ازرك وليت عندنا نحدثنا اي ان كان عندنا نحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي
ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة
تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب ومسبب
وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي فلا يقال ما تاتينا تحدثنا لان عدم
الاتيان لا يكون سببا للتحديث والحاصل قولهم ان الجزم لا يكون في النفي مطلقا وفي النهي حيث لم يصح
المعنى وحيث صح يجوز اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر بصيغته او قوته ليدخل فيه نحو حسبك
ينم الناس فان حسبك منزل منزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس قوله
وامتنع لا تكفر تدخل النار اي وامتنع ان يقال لا تكفر تدخل النار لان المقدر ان

يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر يدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوز اعتمادا
منه على وضوح المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار قوله مثال الامر صيغة تطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة منه فاندرج تحت التعريف الامر المخاطب المبني للفاعل وليس بمعرف لمطلق الامر فيخرج
امر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة تطلب بها الفعل شامل للغير من امر الغايب
والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب ولاضرب
انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قراءته
فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل ما تضرب زيدا الا اذ ليس بحذف حرف المضارعة
قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر مثال الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش
بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا
بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم اخر المجزوم تشبيها له بما فيه
لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم اخره حكم المجزوم ولم يقل
مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد وجوه قوله
فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة
ثم ان كان بعد حرف المضارعة متحركا سكن اخره وجعل بقيته امرا نحو قولك في تعد عد وفي
تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف مثال القسم
لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق
وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد
الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس
الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع

نحو اكرم

الويلي

الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي بالامر ولو قلت من تعلم اعلم بضم
الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي
ولما فرغ من كيفية بناء الثلاثي اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون
بعد الحرف الساكن مضموما والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسورا والثالث مثال
ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوحا وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة المحذوفة
من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة
مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع
لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب
قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واقيم غيره
مقامه للاختصار واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل
او غيره والغرض من ذكرها كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم
فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة
وصل اما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس
تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث
وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج نحو وقل انطلق
والاقتدر والاستخرج واما اذا كان في اوله التاء نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع الحرف الثاني
تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم
وتجاهل بمضارع جاهل لبناء الفاعل والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله

مع حاله

قوله ومعتل العين بعد الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل
العين بعد عينه الفا واوا كان او ياء يقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان
اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح
ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد واما
غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف فهمه على متعلق والاول هو المتعدي
نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير متعد نحو قعد فان فهمه
لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي
الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد
قوله والمتعدي يكون واحد واثنين اي المتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد نحو ضرب
زيد عمروا والى اثنين لاقتضا معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول
الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما اي لا يكون كاعطى وكسا نحو اعطيت
زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز
الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري
وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة مفاعيل بالاصالة
بلا اختلاف فان علم متعد الى مفعولين فاذا ادخل عليه الهمزة يتعدى الى ثلثة لزيادة
الهمزة للنقل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت زيدا عمروا راجلا كان معناه
صيرت زيدا ذا علم بان عمروا راجلا وكذلك اري واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد
والى اخر بواسطة حرف الجر نحو انبأتك عن زيد فاضلا وقد تحذف حرف الجر
لكنهما لما كانا فيهما معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل قوله وما مفعوليهما

والمراد ان فاعل المتعدي لا يحصل حد المتعدي فهم المفعول عليه وقيل
غير انه على ما يتوقف فهم
تعريفه انه فعل يتوقف تعقل معناه
على تعقل فاعل وقابل هو المفعول
وغير المتعدي ما يقابله

الدليل على قوله ... عن مصنف
ابرهيم ... بها
... ايضا ... عليهم

خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء
ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع باسناد
اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة
الشفتين للنطق بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليوذن ان اصل ما قبلها الضم
واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وهو ضم الاول وهو قليل
ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها
واشار اليه في اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو اعلم ان قوله ومعتل
العين الافصح قيل وبيع على الطلاقة ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك اي ليس في عور وصيد
ثلث لغات فلا يكون الحكم كليا في جميع صور معتل العين بل الاصل ان يقول معتل العين المقلوبة
الفا قوله وشبه باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بنا ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل
العين من الثلاثي بنا ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجوز ثلث لغات دون باب استخير
واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود فان تير وقود مثل بيع وقول في
وقوع الضم على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في قيل وبيع واما الثاني
فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم وليس بعدهما مثل بيع وقول في وقوع الضمة
على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع
قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان كان فعل الذي يراد ان يبنى منه
ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ليتميز بنا الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما
لان اقتصار على فتح ما قبل الاخر لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج يعلم في نحو يدحرج

قوله

الاول كمفعول اعطيت اى من الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعوليها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره منفردا من غير ذكر المفعولين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثانى ويجوز ان يذكره مع ذكر الثانى كما يجوز حذف كل واحد من مفعولى اعطيت قوله والثانى والثالث كمفعولى علمت اى حكم مفعولى من الافعال الثانى والثالث كحكم مفعولى علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثانى والثالث معا لانهما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثانى والثالث واعلمت خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثانى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهى تدخل على الجملة الاسمية اعنى المبتدأ والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اى المبتدأ والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا احتياج فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكفى فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يشاركه فيه غير ذلك الشئ اى ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله ويوم يقول نادوا شركاى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ او الخبر فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ او الخبر

وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ او الخبر كما مر ان حذف احد مفعولى باب حسبت واقع فى قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء اى ومن خصايص هذه الافعال الغاء ها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال معموليها كلاما لكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير الغايها مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها فى جواز الالغاء نحو متى ظن زيد منطلق لان متى معمول للمنطلق وتقدم معمول المفعول كتقدم المفعول علم ان الالغاء فى باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فى التوسط والتاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغى ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت ومن الالغاء ما يكون فى معنى الظرف نحو زيد قايم ظنى اى فى ظنى قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام اى ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام والنفى ولام الابتداء نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد قايم لان كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الاشياء فى صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما فى قولك علمت ازيد عندك ام عمرو فى موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه لمحافظة اللفظ فمن حيث اللفظ دخل على الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى وقعت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه زيد ام عمرو

بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا وانما قال الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام
لم يتعلق نحو ايهم علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كونها فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء
واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال
ضربتني لان الغالب في ساير الافعال ان يتعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم
الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الفهم عدل
الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا تدفع حركة المضمر المتصل هذا الالتباس مع قيام هذا الاحتمال
لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك
هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان
وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج الى ايراد النفس لانتفاء
المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشترك في انه لا يجوز ان يكون
فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون
فاعل ضرب وظن ضميرا عايدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز
غلامه ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضميرا منه قوله ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى
واحد اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظن بمعنى
التهمة فانه ح لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا في السبت
اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورايت
من روية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل

على صفة

على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما
فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقايل ان يقول ان ساير الافعال
تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة مصدرية اي على صفة الضاربية
وجوابه ان المراد انه تقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما
قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا
ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال
من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار
الى اي هذه الافعال كان وصار الى قوله وليس قوله وقد جا ما جاءت حاجتك اي وقد
جاء جا بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فانه يحتمل ان يكون النفي
فح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين كالثوب
مثلا ولم يحصل لك الشيء بل حصل شيء اخر دون حاجتك كالكتاب مثلا فيقال لك ما جاءت حاجتك
اي ما جاءت شيء على قدر حاجتك ويحتمل ان يكون ما للاستفهام فح كان معناه اي شيء جاءت
حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل
ان هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل علي رضي
الله عنه ليستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها حربة اي وقد جاءت قعد بمعنى تقرير
الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي حدد اوسف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا
قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال تدخل على
الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا حكم معناها ويحتمل ان

يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون حصر معناها لابطال منع الافعال الجملة الاسمية
حكم معناها واعلم انى لم اعرف فايدة الحكم فى قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعنى
المبتدأ بانه اسمها وتنصب الجزء الثانى اعنى الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول
نحو كان زيد منطلقا او كان معناه وهو الزمان الماضى فى زيد قايم وهكذا فى الكل
قوله وكان تكون ناقصة اى كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهى ثلث احدها
لتقرير المبتدأ على صفة الخبر فى الزمان الماضى فقط سواء كان دايما نحو كان الله
قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبره ماضيا دايما
او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها اى صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف
على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وهى تقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع فان قيل اذا
كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول كان تكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
ثلث لامتناع كون اقسام الشى قسيمه وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين
كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين
لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخيرين دون الاول والثانى ان تكون تامة واشار اليه بقوله
وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيقى بمعنى وقع وحدث وثبت يرفع
ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقى كقوله كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث
ان تكون زايدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لان فائدتها الزمان الماضى والغاؤها
فى اللفظ والاجود تاخيرها وثانيها ان تكون زايدة فى اللفظ والمعنى كقوله كيف

المطى — اسم موضع — قطا اسم طير

نكلم

نكلم من كان فى المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما
ذكر هذين القسمين وان لم يكونا ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ قوله وصار
للانتقال اى صار للانتقال من شئ الى شئ اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا واما باعتبار
المكان نحو صار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى و
اضحى اه اعلم ان هذه الافعال الثلاثة تجئ لثلثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها
الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا
وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصبح على
هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهى حينئذ تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح
زيد اذا دخل فى الصبح الصباح قوله وظل وبات اه اعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنيين احدهما
الاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران
مضمون الجملة بالليل يقول ظل زيد معلما وبات زيد بكرا او الثانى بمعنى صار كقوله
ظل وجهه مسودا وهو كظيم فانه لا يختص بزمان دون زمان قوله وما زال وما برح
وما فتئ وما انفك اه اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله
اى فى زمان يمكن قبوله فى العادة نحو ما زال زيد اميرا اى هو كان اميرا بلا انقطاع لا من جاز
كونه طفلا فاعل قبل فى قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها
قوله ويلزمها النفى اى ويلزم هذه الافعال حرف النفى ليدل على استمرار خبرها لفاعلها
فيكون هذه الافعال حينئذ بمنزلة كان لدخول النفى على النفى المستلزم للاثبات لكون هذه
الافعال للنفى ودخول حرف النفى عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم
يجز ان يقال كان زيد الا عالما قوله وما دام للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

اي ما دام لان دام لا تؤقت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج
الى كلام اي لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه
فتكون ما دام ظرفا ولهذا الاحتياج الى فاعله قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي وليس لنفي مضمون
الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك يقول ليس زيد قائما الآن ولا يقول غدا
او قيل لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا
نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الاية بانه تعالى لما
اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبره ليقين
سبحانه وتعالى به وللمستدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان
مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه
الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها ففي ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وفي
تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه
يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا متصرفة والمانع
من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون
فيه ما نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها
على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم
اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما

دخلت

دخلت الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه
جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز اي قوله وفي
غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره عليه
لكونه للنفي ولامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز
تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن الدليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي
عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال بالاية ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي
هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع
المعمول الا حيث يصح وقوع العامل بل هو ولقائل ان يقول كان من الواجب على المصنف ان
يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة
ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم
خبره على نفسه قوله افعال المقاربة اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها
لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع
وامتناع تقدم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وغيرها بانها افعال وضعت
لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى اي الذي لدنو
الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي
حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء كما تشبه لعل لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق
ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان
يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن

يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقوية لمعناها في الرجاء وتقوية له مع ان اصله ان
يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيء خبر عسى اسما صريحا كقوله
عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البوس او البايس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله
وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي
ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يكون لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى لكنه يستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان
زيدا قائم عن المفعول الآخر وهذا كما قال في بحث انه متى كان مفعول الاول مما اسمه اختصر عليه
وان كان مما ليس لم يختصر وتعدى الى المفعولين فهذا قصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى
ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هاهنا شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود
الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا التجويز تقديم
خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول يقال عسى ان يقوم الزيدان ويقوم الزيدان والزيدون وعسى
ان يقوم الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول
والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية
تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بضمير الموجود
في ان يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده خبره فتقول على الوجه الثاني الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندات عسى ان يقمن والهند
عسى ان تقوم وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان
تقوم والهندات عسين ان يقمن قوله وقد يحذف ان اي وقد
يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه
الكوب

يكون

يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني
كاد اي القسم الثاني كاد وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر
محض وكذلك تصرفه وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال
من غير ان لدلالة على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى
كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا
دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كسائر الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي
لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لا خلاف
فيه كما صرح بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد
فتجعلها للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا فالنفي يدل على قربهم من الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان
مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله شعر اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات
وهو زوال رسيس الهوى من حب مية ولولا ذلك لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات
والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول
الحال لاختلاف الوقتين ويدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي
ونحو ذلك واعلم ان الحق في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر فهم الاثبات فانه يفهم انه سافر
بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم
الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطأه مذهب من قال انه للاثبات
والصواب ان لا يحمل على الغلط والشعر بل يحمل على ان مراده انه اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي

التعبير وسواء ليع من نعى نفس التعبير قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل وكرب واخذ اي الثاني
والثالث وهو الذي يدنو الخبر اخذا فيه طفق وجعل وكرب واخذ واوشك فانه كالثاني في
لانتفاء معنى الانشاء وكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى يستعمل استعمال كاد لعدم
معناها من معنى كاد نحو طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة
استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب
وهما ما افعله وافعل به وافعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجب لانهما ليسا
للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره قوله وله صيغتان
اي للتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع
ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من
الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا
التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة فلا يبنيان
الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى اسم
التفضيل وهو مثل اشدد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه
واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في
صيغتي التعجب بتقديم ولا فصل ولا تاخير لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا

احسن

احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم
زيدا لفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف
الظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق وارتضاه الاشياع في الظرف وعليه يقيسوا
في غيرها قوله وما ابتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه لما اشار الى بيان اعراب ما افعله فما مبتدأ
نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل
والمفعول في محل الرفع بانه خبر المبتدأ او موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية
عند قوم فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا او نحوه التقدير ان ما عبارة
الاصل لا انها عينها الآن قوله وبه فاعل عند سيبويه لما اشار الى بيان اعراب افعل به
عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله
الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيدا ذا حسن
كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة ثم غير لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر
اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان
الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع
قوله ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي
وبه مفعول عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا
ويكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال احسن
احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد من المخاطب بان يجعل زيدا
حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد لو

يا رجل يا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة
في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في
قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال التي بوب لها في النحو
افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن نحو مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وجود
من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي ومن الافعال المدح
نعم ومن الافعال الذم بئس فعلاه وشرطهما اي الفاعل اي شرط هذين الافعال ان يكون
فاعلهما احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا باللام التعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى معرف باللام التعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك المضمر
اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا او مميز بما بمعنى شيء غير موصوف
كقوله فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التميز وهي المميز لفاعل
نعم اي فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي ومن ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله
وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان الذكر التي مبهما
ثم ذكره مفسرا اوقع في النفوس قوله وهو مبتدا ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص
اي المخصوص بالمدح والذم مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى الضمير المبتدا
لقيام اللام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فكانه قيل نعم الرجل
فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرط مطابقة الفاعل في الجنس اي وشرط
المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع

والتذكير

والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت
المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم
الذين كذبوا وشبهه متاول جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة
الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه
متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآياتنا او بان الذين
صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم الذين المكذبين مثلهم قوله
وحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى
نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن بدلالة سياق
الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء تستعمل استعمال بئس في جميع احكامها
ويكون بمعناها وتسند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا
وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهو مركب من حب الذي هو حب اذا صار محبوبا
ذا وفاعله ذا به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن
هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد ذا هي المخصوص بالمدح
وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال
بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب المخصوص حبذا اعرابا
كاعراب المخصوص نعم في كون المخصوص مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قوله ويجوز ان
يقع قبل المخصوص او بعده اي ويجوز ان يقع قبل ذكر المخصوص حبذا التمييز على وفق المخصوص في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وتبعه نحو حبذا زيد رجلا لكون
فاعله مبهما وانما لم يحب تخلف نعم اذا كان فاعله مضمرا المطابقة الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ المبهم الملفوظ ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له فيما ذكرنا نحو
حبذا راكبا زيد والعامل في التمييز والحال اما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا سواء بعد نحو حبذا زيد راكبا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والذم
لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله**
الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه تشترك فيه الثلاثة وبقوله
في غيره يخرج الاسم والفعل **قوله** ومن ثم يحتاج في جزئيته اي اسم فعل اي ومن اجل ان الحرف ما دل على
معنى في غيره يحتاج الحرف الى الاسم او الى الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسندا او مسندا اليه لان
دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل او معناه الى ما يليه تعريف حروف الجر اي حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه
الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف الجر
تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله بما رحبت فانه ليس
باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل **قوله** وهي من والى وحتى
الى قوله وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكره **قوله** من للابتداء شرع
في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بصحة مقابلة
الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وثالثها للتبعيض ويعرف بصحة البعض ووضع البعض مكانه نحو اخذت

من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزائدة لا تكون الا
في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وما جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يزيدونه في الموجب ايضا **قوله** وقد كان من مطر وشبهه متناول اشارة الى دليلهم
وسوانهم من ان تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر
اي قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه جواب من يقول هل كان من مطر فحكى
من كلامه وقال الجبيابي كان من مطر محمول على التبعيض اي قد كان الشيء من مطر وتاويل
الاية ان من للتبعيض لانه لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام
ويلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام
على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه **قوله** والى لانتهاء الغاية وبمعنى مع قليلا
اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية وهي مقابلة لمن نحو سرت من البصرة الى الكوفة
والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله **قوله**
وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما قال شيخنا كالى في انتهاء
الغاية دون كونه بمعنى مع قليلا وكون حتى بمعنى مع كثيرا **قوله** ويختص بالظاهر اشارة الى الفرق
لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضماير
بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو
شاذ عند الاولين **قوله** وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في بمعنيين احدهما الظرفية
وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما

ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
قوله والباء للالصاق اي والباء يستعمل لمعان الاول الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي
باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا
بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها
الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس
كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده
قوله واللام للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني للتعليل نحو ضربته للتاديب والثالث للزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم
والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المومنين لانه لو كان
كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا
وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للذين امنوا
لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا اليه سوقة يعني المومنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا
لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المومنين كما يخبر بهم وارادوا بقولهم
ما سبقونا البعض الاخر منهم كما صاغر منهم مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم بان ما اتى به محمد
لو كان خيرا ما سبقنا المومنون والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب
في امر عظيم كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله لله لام
لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى يفنى كبش متحصن بجبل له صفة والحيد جمع حيدة

وهي عقدة

وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجبال الجبل ما يتخذ في القرن او الجبال او غيرهما وهي يجمع على حيود وحيد
كبدرة تجمع على بدور وبدر والظيان ياسمين البر طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر قوله ورب
للتقليل اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت
به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به
اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشي صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان
في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها
وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المحقق وانما قال يحذف غالبا لجواز حذفه غالبا
لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد
الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد يدخل على مضمر مبهم مميز اي
وقد يدخل رب على مضمر مبهم مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كما
الضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دائما عند البصريين نحو ربه رجلا
ورجلين ورجالا وربه امراة وامراتين ونساء لكونه راجعا الى معهود ذهني لا الى شي متقدم
ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير الى المميز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل على الجمل اي ويلحق رب ما الكافة وتدخل
على الجمل اذا اقصد والتقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا
يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحال

فيؤكد بمنزلة قد ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو
للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتحققه من الريب
قوله وواو رب اي الواو التي بمعنى رب وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا
يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير اي ورب بلدة قوله وواو القسم الخ اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء
في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني
ولا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله
والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها لا يستعمل مع الفعل والسوال وتختص بالظاهر
لكنها مختصة باسم الله وانما استعمل في غير لفظة الله لنقصانها عن الواو الذي هو
انقص من الباء قوله والباء اعم منهما اي الجمع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء اي الجمع
اي مع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو
اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال بخلاف السوال قوله
ويتلقى القسم باللام وان اي يتلقى القسم بجواب فيه اللام وان اذا كان مثبتا وحرف
النفي ان كان منفيا وتفصيلا ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت
مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم واللام نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما
نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد وربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها
ما او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية
مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله
لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام

مع نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله لاقومن ولاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها
ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام ولا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما ولا مع
نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان
فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله
ويحذف جوابه اذا اعترض وتقدم اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله
قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله لانه يغني عن اعادته قوله وعن
للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى
للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكونان اسمين اما عن فبمعنى الجانب
كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله
غدت من عليه بعد ما تم وهي اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه
اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدا كقوله ليس كمثله شيء
والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله تعالى الا ان المماثلة من الاس
وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم عن مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول
عن عليه ويحسن الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد تدخل على الضمير كقوله وام او
عال كها او قربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان
الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية
من سنة كذا او يجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اي بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا
وقد تقدم احكامها في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يستعملونها اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه

الا الظرفية قوله وحاشى وخلا وعدا للاستثناء اى هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا
جررت بها ما بعدها يكون حرفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا الا فاعلها مضمر فعدا
من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشى بمعنى جانب وانما قيد بهذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها
اذا لم يكن حرفا للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كذا كانت للاستثناء كانت حروف جر
الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ لا وانما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها
مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وافتتاح اواخرها ولزومها الاسم ومن
حيث معنى الفعل فى كل واحد منها على ما يجى وهى ستة انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل
قوله ولها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع
الكلام وذلك يقتضى تقدمها ليحصل العلم الحاصل فى اول الامر بان الكلام من اى نوع من انواع الكلام
من تمن او ترج واستدراك وغير ذلك قوله سوى انّ وهى بعكسها اى لهذه الحروف صدر
الكلام سوى انّ فانها بعكس هذه الحروف اى لا يكون لها صدر الكلام اصلا لكونها مع
ما بعدها معمولا لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت على اصلها قوله ويلحقها
ما اى ويلحق هذه الحروف ما الكافة فتكفها عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة
الفعل لفظا وهى فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها
وقد جاء قول الشاعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد روى بالوجهين والغرض من
الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد فى انما وافادة معناها فى الجمل الاسمية والفعلية فى الكل
قوله وتدخل حينئذ اى وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتقييد معانيها فى الجملة
الفعلية كما افادت فى الجملة الاسمية تقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فانّ لا تغير
معنى الجملة شروع فى بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين المكسورة وانّ

المفتوحة

المفتوحة فقال انّ لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت انّ زيدا قائم افدت به ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وانّ تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التى بعدها فى
حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل لانها مع والفتح فى موضع المفرد اى ومن
اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا
او حكما فى كل موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان المفتوحة تغير معنى الجملة ويجعلها فى
حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما فى كل موضع يكون مع ما بعدها فى محل المفرد واذا كان كذلك
تعين موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة قوله وكسرت ابتداء وبعد القول اللازم من
الفرق المذكور اى كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا
قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول انّ زيدا قائم لان مقول القول جملة وكسرت ايضا
بعد الموصول نحو جاءنى الذى انه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا
دخلت اللام على خبرها كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله
انّ زيدا قائم لكونها فى موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت
مع ما بعدها فاعلة نحو بلغنى انّ زيدا قائم اى علم الوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا
اذا كانت مع ما بعدها مبتدأ نحو عندى انك عالم الوجوب كون المبتدأ مفردا وكذلك اذا
وقعت خبر مبتدأ نحو ذلك التعجب انّ الضرب يضرب زيدا لان اصل الخبر ان يكون وفتحت ايضا ان كانت
مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبنى اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه
مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل فى
المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل فى حيث ففتحت بعدها قوله وقالوا لولا
انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتداء نحو لولا انك منطلق انطلقت لانها بعد

لولا مبتدا او خبره محذوف وجوبا كمن المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض
لانه مفعول او فاعل لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا ان زيدا
زيد قائم ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها
بعد لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوف اى لو وقع قيامك قوله فان جاز
التقدير ان جاز الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقديران وتقدير المفرد جاز الامران
الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة
ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا وهو
موضع المفرد والفعل وجب الكسر لوقوعها ابتداء او ان كان المراد فاذا عبود به حاصل وكونه
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد
وجب الفتح لوقوعها مبتدا اخبر ما حاصل قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة
حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو وعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر
في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله
ولم يجز العطف على محل اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها قوله وتشترط مضي الخبر لفظا
او تقديرا اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
نحو ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو وقائم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
نحو فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين
مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء

خلافا

خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرتفع
عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبتان الى
المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال
ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين
ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه منفيا خلافا للمبرد
والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا
كان منفيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال
بعض العرب ذلك واشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور
موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك اى لكن مثل ان المكسورة في
انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج
زيد لكن عمرا خارج وبكر لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه
التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت مع المكسورة
اي ولاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الابتداء وساير الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة
ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة
نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما شرط
في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل
نحو لان زيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولذا لم يدخل لام على ان قوله
وفي لكن ضعيف اى دخول اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف لانه لم
يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك

وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد واحب عندنا بان اصله ولكنني فنقلت حركة
الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون
في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي يخفف ان المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا
بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها مع اللام ايضا
عند عملها وان لم يشتبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام قوله
ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ونحو قوله
ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء يعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحرف
المحذوف عنه شيء يعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ اي ويجوز ان المكسورة المخففة
على الافعال العاملة في المبتدأ او الخبر نحو ان كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول تاكيد الجملة
الاسمية ح اذ هي تقتضيهما ولهذا اختص بعض الافعال كقوله تعالى ان نظنك لمن الكاذبين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء
كانت عاملة في المبتدأ او الخبر او غير عاملة وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحى عند البصريين فلا اعتبار به قوله وتخفف
المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر اي يقدر المفتوحة كما تخفف المكسورة فيعمل على الخفف على
سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر لتحقق مقتضيها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لان المفتوحة
اكثر شبها من المكسورة وعلمت المكسورة مخففة كثيرا وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة
في الظاهر فقدروا عملها في ضمير شان مقدر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وقد مر بيانه قبل قوله
فيدخل على الجمل مطلقا اي فيدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا
على المبتدأ او الخبر او غير داخل لان مقتضيها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح قوله وشذ اعمالها

في غيره اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر كقول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي
ويلزم ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان
كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا
ما سعى لان ليس لما كان جامدا كانه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا
وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي نحو علمت ان قد خرج
زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف مع كثرة ليتحقق علم ان سيكون منكم مرضى
وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله تعالى ايحسب
ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك انما يكون كالعوض عن تخفيفها وانما لئلا يلتبس بان
المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كقوله كتب الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد من الامور لانه لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج
الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحرف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحرف ولما كان
التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله وكان للتشبيه وتخفف
ويلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيد الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وتلغى
ويلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان قوله لكن
للاستدراك اي لكن للاستدراك وهو توسطها بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى
سواء كان ثم تغاير لفظي ولم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وما قام
زيد لكن عمرا حاضر او الايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غائب ويخفف وتلغى
كاخواتها ويجوز ذكر الواو وكقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا التخفيف النون ورفع

الشياطين في بعض القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن التي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها
ذكر الواو وح لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو وح لا يساغ دخول حرف العطف
قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قايما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تع يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا وجوز الفراء ليت زيدا قايما اجراء له مجرى اتمنى وجوزه الكسائي ايضا بتقدير كان اي
ليت زيدا كان قايما فقايما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي يدل حملها
على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير
المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا والتقييد للدلالة على ضعف قول الكسائي لفراء
عدم جواز النصب الجزئي في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قايما على تقدير كان
قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها اي ولعل للترجي وقوع امر كقوله تع لعل الساعة قريب فيه الترجي الجبال
والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان
الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما رويه ابو سعيد السيرافي في شرح
ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال العلامة ههنا وهي مع المجرور في محل الرفع
بانه مبتدأ وما بعده خبره كما ان لولاك كذلك وقال لا يحتاج الى العامل نحو بحسبك زيد وهل من احد
في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية وانما يعني انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا
في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا وانما يعني انه سمي الرجل بابي المغوار
بالياء فيصح ان يحكى بالياء في الاحوال الثلثة وهذا القول جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكن
لغة عقيلية فلم يكن هذا القول جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء اه اعلم ان الحروف
العاطفة عشرة على ما هو وهي ما ذكره وتشترك في الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني

١٦١٤

في اعراب الاول قوله فالاربعة الاولى اعلم ان الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى يشترك
في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم يفرق بين
كل واحد منها بشي مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتب او لم يكن
نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الاخرى والذي يدل عليه قوله
ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى والقايلون منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع ان قدمه
علينا وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة نحو
مررت بزيد فعمرو وكقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم
مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي نحو مررت بزيد ثم عمرو فهنا ثم وان
وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة ولكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وحتى واسطة
بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعها اي معطوف حتى اشترط ان يكون جزء من متبوعه
لتفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى والاضعف
بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم
الحجيج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيلزم اه قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة
ليشترك في انها لتعلق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اه اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين ام واو واما فان ام منفصلة
واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها
مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم
بحصول احدهما مبهما عند المخاطب لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين
انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة كذلك وكذا او واما

فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السوال معها بعد ثبوت التام العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي من اجل لزوم المتصلة يليها احد المستويين يلي المستوي الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على شذوذ لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الاخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وسوف نرى من الاصل لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي من اجل ان الطلب مع ام لاجل الامرين اللذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسوول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو بخلاف او واما لان السوال معهما سوال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان احب بالتعيين كان الجواب زيد اعلى المسوول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما وهذا معنى بل مع الهمزة وهي لا يستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رايته انه لابل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال فكانك قلت بل اهو شاة واما الاستفهام فكذلك اعندك زيد ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السوال الى السوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وسوا ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليها اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الا ان الاتيان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد

الامرين معينا فلا النفي موجب للاول عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي حينئذ للاضراب عن نفي مجي زيد الى اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاء عمرو وهي حينئذ لبيان من نسب اليه عدم المجي ولكن للاستدراك وهي لازمة للنفي لانها للمغايرة من المعطوف والمعطوف عليه معنا وبينها تفصيل وسوف يجال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي لتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي كما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله حرف التنبيه الا واما وها اعلم ان حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جي بها في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون المخاطب غافلا ولهذا اختصت باوايل الكلام واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر وان ها تدخل المفردات التي هي اسما الاشارة فقط نحو هذا وها انا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة وان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ليقبل ويصغي دعاءه للمجيب ويسمع ما تريد منه وانما جعل هذه الحروف نائبا عن سوى الشديد لخصوصيتها بشي زائد على ما في حرف الشديد وهو طلب اقبال المدعو قوله اعلم اي اعلم ان هذه الحروف استعمالا لانها يستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غير ما ترتيب وسواء وايا وهيا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان انما سميت هذه الحروف حروف التصديق
والايجاب لانها مصدقة لما سبقها من الكلام فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام
مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا كقولك لمن قال قام زيد او لم يقم زيد او الم يقم
زيد نعم تصديقا لما قبلها هذا بحسب اللغة (اي بموجب اللغة النحو) دون العرف الا يرى انه لو قيل لك اليس لي عندك
كذا فقلت نعم الا لزمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب النفي اي مختصة
بايجاب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او
الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو
قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف
قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله قوله
واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام
زيد اجل او جير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد
بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والمراد بالمخبر هو المتكلم انما سميت
هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها اذا وقعت ابدا والوصل من زيادة
هذه الحروف التاكيد والفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان زيادتها فقال ان
مع النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن
ولكن منايانا ودولة اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع لما اي وان تزاد ان
المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت
وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير كظبية قوله وما مع

اذا ومتى

اذا ومتى الخ اي تزاد ما بعد اذا شرطا كقوله نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا
نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت
بعد ان شرطا نحو اينما تكن اكن لزمها دخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد
حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى وقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان ويزاد
ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطاياهم اغرقوا وانما قال بعض
حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت
من غير ما جرم قوله ولا مع الواو الخ اي ويزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو
ما جاني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك
ان لا تسجد (اي ان تسجد) وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم (اي اقسم) قوله وشذت مع المضاف
اي شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في
بئر حور والحور جمع حائر من حار اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي يزاد من
والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول
ان الكاف تزاد قد مر ايضا فوجب ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب
عنه بانه انما اختص الباء ومن واللام بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة
زيادة الكاف قوله حرفا التفسير اي وان وانما سميت حروف التفسير لوقوعها تفسيرا
كقولنا في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
قوله فان مختصة بما في معنى القول اي ان يكون مفسره الكلام فيه معنى القول لا نفس القول
نحو كتبت اليه ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول

عطف على معنى القول اي ليس فيه القول صريحا

فأي اعم استعمالا منها لانه يجوز ان يفسر بها ما ليس بمعنى قول وما هو في معنى قول صريح وغير
صريح ولا يفسر بان الا ما هو في معنى القول غير الصريح قوله حروف المصدر ما وان وان انما سميت
هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والا لان اعني ما وان المخففة يختصان
بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو
اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول وان
المثقلة المفتوحة تختص بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر
فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك
او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان
هذا زيد اي كونه زيدا قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على
اللوم وعلى الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرات وعلى الحث في الطلب على الفعل اذا دخلت
على المضارع نحو قوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام
لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي
ويلزم دخول هذه الحروف الفعل ويلزم الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربت اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل
وانما سميت حرف التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي تقربه الى الحال
نحو قد قامت الصلاة ولهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم
ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في
المضارع كقوله تعالى قد يعلم امر وقد يحذف الفعل بعده كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب

الفهم

الفهم قوله لهما صدر الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما النوع من انواع الكلام فوجب
تقديمهما لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام
زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل
الا على شذوذ ولا يقال هل زيد خرج لان اصل هل ان يكون بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان
فكما لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال
قد زيد خارج قلنا انما جاز حملها على اختها وهي ازيد خارج وانما لم يحمل على اختها في مثل
هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبار ما في نفسها اولى من حملها على اختها
قوله والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون
هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو واتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة
الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي تختص ام المتصلة بالهمزة دون هل
قوله ثم وتقول ايضا اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي تدخل الهمزة على حروف العطف
ولم يدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اعم من هل
فتقول دون هل اطرف تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان ولو واما
اعلم ان هذه الثلاثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال
وان دخل على الماضي اي فان تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا
نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو للمضي وان دخل المضارع
اي لو تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت والمضارع نحو لو تضرب اضرب
وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة
كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو

يقتضي ولا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لهما قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا
اي يلزمان دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان للفعل المحذوف يفسرهما الظاهر وليسا فاعلين للافعال
بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك تضرب زيدا بل تقول ان قومك تضربوا وينبغي ان
تعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء
المتضمنة معنى ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا تتصرف فيها مثل تصرف
ثم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن تؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا اي الافعال
قوله ومن ثم قيل لو انك اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك لان انك يصح ان لانه
فاعل فعل محذوف وهو لاجل انهم اذا حذفوا الفعل فترك بفعل وعلم لينفروه ههنا التزموا فيها ان يكون
خبران فعلا ليكون عوضا عن الفعل المقدر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق مقدرا
اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر كما جاء دا
لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم اي ان تقدم القسم اول
الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط اما الفعل الماضي لفظا او معنى
نحو والله ان اتيتني ولم تأتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم
طلب ان لا يعمل في الشرط ليلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى
لكونه اهم لتقدم على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومتعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى
لكونه معلوما والسكت في اللفظ قوله وان توسط لها اي وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه
او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم

لفظا

لفظا ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط
الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني الماضي فيعتبر القسم لم تأتني
فوالله لاكرمنك فليس هو مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما يدخل
جوابا للقسم
جواب الشرط فيه يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني
ولم تأتني لاكرمنك فلجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدأ
فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام مقدما على الشرط واما الغاء القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتني
والله آتك فلكثرة العناية بالشرط المتقدم فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتني آتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل مجموع المبتدأ
والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ اي تقدير القسم قبل الشرط اول الكلام
كاللفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم وكقوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون و
دخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل النسبة نحو اما زيد فقائم واما
بكر فجالس لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والتقدير
بان الاول مستلزم للثاني قوله والزم حذف فعلها اي والزم حذف الفعل الداخل عليها اما لان المقصود
سوى الاسم الواقع بعدها دون الفعل او لما حذف الفعل حل الجزء الذي هو في حيز جوابها محله وتنبيه
فانها عوض عن الفعل المحذوف سوى الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي الفعل الفاء اما كراهة
ان يلي الفاء الجزء الثاني الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان

مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزءا مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيزها فيما قبلها بل هو معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فمنطلق اي مهما ذكر زيد يوم الجمعة انطلاقه فهو منطلق في الاول وفي مهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في المثال الثاني وهو ضعيف والالجاء النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل وهو كما نه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم على جوابها اي ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمرفوع بالابتداء يعني مبني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق فانه جاز ان يكون ظرفا للمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الثاني يعني انه ليس جزءا مما في حيز جوابها بل معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانع في احدى الصورتين ووجود المانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والالجاء اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او يذكر لكن لا يجوز بلا خلاف **قوله** حروف الردع كلا وبمعنى حقا اي حروف الردع لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما يستعمل اذا سمع محالا ويقول لعلى انسان مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا ارتدع عن هذا او تنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظا لكلا التي للردع **قوله** تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي انما تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل

الماضي لتدل على تانيث الفاعل اي ليعلم انه انما تلحق علامة التانيث مسندا الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما قيد تاء التانيث بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات لئلا ينتقض بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان تاء التانيث من الافعال فاذا كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه نحو طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان غير حقيقي فمخير مكرر ذكره من قبل **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اي اما الحاق علامتي التثنية وعلامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفاعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى المؤنث غير حقيقي فلا يقال قاما الزيدان وقاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى التقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فايدة بل علامات الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كما التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث **قوله** التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احترازا عن المتحركة والمراد بالساكنة بحسب الذات لئلا ينتقض بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احترازا عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى تنوينا قوله لا لتاكيد الفعل احترازا عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على انه له مكانة في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلال نحو جوار واما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ اي

اي يوم اذ كان كذي فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذي عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع
تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع المونث السالم نحو مسلمات
فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى من
التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما غير منصرف واما بيان انه ليس
بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في
غير اواخر الابيات والخامس التنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف
المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا قوله ويحذف من العلم اي ويحذف التنوين
من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة
وقد مر البحث عنه ويعلم انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن
عالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم
يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن
في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا اسقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت
التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا
ولهذا لم يحذف الف في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر لانه لا يكثر كثرة المفرد واعلم ان
حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نونا التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة اي نون التاكيد
نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد
من الخفيفة وهي الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية وهي المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وهي مفتوحة
لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف كانت مكسورة
وهي في المثنى والمجموع المونث نحو اضربان واضربنان لكونها مشبهة بنون المثنى فيهما تقول اضربن

اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ قوله يختص بالفعل المستقبل اي يختص نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض
والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن
وانما اختص بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل انه حذف الواو
لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والطلب لا يكون الا في المستقبل قوله وقلت
في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت في مثبت القسم
انها لا تلزم في غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن اي كثرت نون في مثل اما تفعلن اي كثرت زيادة
نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكد واما حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا
بالنون لئلا يختلط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع
ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع المذكر السالم
لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل هذا
النون مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين وهو للتثنية اضربن و
هل تضربن في اضربي وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما
عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا وفي المونث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل يضربن وهند هل
تضربن ولا يرد بقوله فيما عداه المثنى والجمع المونث لضربان وان تناوله ظاهر لفظه
لانه يذكر جميع احكامها قوله وتقول في المثنى والجمع المونث اضربان واضربنان وهو
في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف

بعد نون الجمع وقيل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات **قوله** ولا تدخلهما الخفيفة خلافا
ليونس اي ولا تدخل نون التأكيد الخفيفة على المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لاستلزام
اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجاز
وجوز التقاء الساكنين على غير حده وسوا التقاء الذين لا يكونا وليهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخر
والتقاء الساكنين الذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمود الثوب كقوله ولا الضالين
ونحو اضربانّ واضربنانّ وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوه على غير حده لان الساكن الثاني
لما كان مدغما في مثله فكانه متحرك وان وجود حرف المد كوجوده **قوله** وهما في غيرهما مع الضمير البارز
كالمنفصل اي ونونا التأكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلوان من ان يكونا
مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربنّ بحذف الواو
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربنّ بحذف الياء كما تقول اضربي القوم
بحذف القوم فان لم يكونا مع ضمير بارز كانا كالمتصل تقول في اضرب اضربن القوم نحو لنخرجنّ و
وبعلبك وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نوني التأكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد
بيان اتصال النونات بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة
قوله ومن ثم قيل هل ترينّ الى قوله واغزنّ اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير
المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصل تقول في اترين اترينّ
بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى ساكنان الياء ونون التأكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت
بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى الكاس وتقول في ترون ترونّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة
نحو ولا تنسوا الفضل وتقول في ترى واغزو هل ترينّ واغزونّ بفتح الياء والواو كما
المتصل لانه لما اتصل بنون التأكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو

كما يجب فتح الآخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين
اغزنّ بحذف الواو وضم الزاي في اغزي امر اللتي خاطبة اغزنّ بحذف الياء وكسر الزاي كما تقول
في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاي واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاي فالمثالان
الاولان لكون النون مع ضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثالان
المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير
البارز وهي الواو لامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة **قوله** والمخففة تحذف
للساكنين وفي الوقف ايضا اي نون التأكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وسوا اما التقاء الساكنين
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان التقدير
كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه مجزوم ح واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على السوى
فح يجب رد ما حذف لنون التأكيد لعدم موجب حذفه وسو نون التأكيد فتقول في اضربنْ
واضربنْ يرد اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول هل ترين يا امراة هل تخشون يا قوم
هل ترون وهل تخشون باعادة نون الاعراب كما ذكرنا وسوا انتفا موجب الثاني بخلاف
التنوين فانه حذف في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند القضي تقول في جائي القوم قاض
جائي قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنفرد المجرد عن اللام والاضافة ونون
التأكيد ليس بلازم الفعل فجاز ان تقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم من
الاصل فيرد ما حذف لوجودها ولم ان يقدر التنوين المحذوف للوقف
كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ **قوله** والمفتوح ما قبلها تقلب
الفا عند الوقف تقول في اضربنْ يا رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم ولكون علامة
التأكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء اذا كان مكسورا

وواوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم نقايج علامة
التاكيد فانك اذا لحقت في يا زيدون اضربنّ اضربوا في الوقف وفي يا امراة
اضربنّ اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون والمحذوف المردود ولكن
اخر الكلام في هذا الكتاب الحمد لله وحده
وصلواته على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
ووقع الفراغ من تتميم هذا الكتاب
يوم الاحدى عشر من شهر المبارك
ذو الحجه على يد اضعف العباد
علي بن سيدي
سنه سبعين
وثمانمايه

[illegible]